جامعة غرداية

كلية الحقوق العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مساهمة المنظمات الدولية في تمويل المشاريع التنموية في الدول

" دراسة نموذج مشاريع البنك الدولي في الجزائر "

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي و اداري

نوقشت بتاريخ : ../../2022

إعداد الطالبة:

بوعامر إسراء

تحت إشراف:

طواهرية أحلام

لجنة المناقشة

الرقم	الاسم اللقب	الجامعة الاصلية	الصفة
01	سويقات عبد الرزاق	جامعة غرداية	رئيسا
02	طواهرية أحلام	جامعة غرداية	مشرفا و مقررا
03	بن عطاالله العلمي	جامعة غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022م

الإهداء

إلى والدين الكريمين
الداعمين لي من مهدي الطفولة الى بلوغي رشدي داعية لهما المولى عز وجل بان يرزقهما خيرا في الدنيا و الاخرة ويديم نعمه عليهم بالصحة والعافية واعترافا بجميلهما
وخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا.
إلى أسرتي الصغيرة اخي و اختي اللذان دعماني للإنجاز هذا العمل وجميع عائلتي الكريمة ادامكم الله لي .

شكر وعرفان

وعملا بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم"من لم يشكر الناس لم يشكر الله

الحمد الله الذي وفقني من فضله وعطاءه لإنجاز هذا العمل وتمنياتي من المولى عز وجل ان يبلغ هذا العمل المستوى المطلوب وان يكون اثراء في الزاد المعرفي.

اريد في هذا العمل ان اتقدم بالشكر الجزيل وكل معاني الاحترام والتقدير للدكتوره المشرفة على بحثي الدكتوره "طواهرية احلام " شكرا دكتوره على توجيهاتك السديدة و نصائحك المديدة و تعاملك الانساني واللين لي وعلى جميع توجيهاتك وانتقاداتك التي قدمتها لي منذ بداية المسار ليخرج هذا العمل في صورته النهائية لك مني كل الامتنان.

شكرا دكتوره

والشكر موصول لجميع اساتذة قسم العلوم السياسية على تشجيعهم و دعمهم و ثقتهم بي اقدر لكم ذلك من كل قلبي .

الملخص :

تعتبر المنظمات الدولية فاعل دولي مهم في النظام الدولي , كونها تضم العديد من الدول، والتي بدورها تشكل تفاعل فيما بينها وفقا لمصالحها و اهدافها، فتسعى هذه الدول الى تحقيق تعاون فيما بينها ، مما يساهم في جانب معين توطيد الروابط و العلاقات الدولية ، فاتحة الباب لنوع اخر من التعاملات الاقتصادية تدخل في اطار تحقيق التنمية بجميع ابعادها كالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وهي ما تسعى جل دول العالم لتحقيقه, ومن جهة اخرى تساهم المنظمات الدولية في جانب المساعدات الاقتصادية والمالية للدول الفقيرة و اثناء الكوارث الطبيعية ، ومن بين المنظمات الناشطة في مجال المشاريع التنموية من خلال اقراض الدول المستفيدة مبالغ مالية تتحول الى مشاريع على ارض الواقع لدينا منظمة البنك الدولي والذي يعتبر مؤسسة مالية كبيرة تظم دول مقرضة و اخرى مستفيدة من القروض وله خريطة مشاريع تنموية كبرى على مستوى العالم من امريكا اللاتينية فاوروبا الى منطقة الشرق الاوسط ، فافريقيا بشمالها وجنوبها ، ومن بين الدول التي استفادت من قروض تدخل في اطار مشاريع تنموية الجزائر

الكلمات المفتاحية :

المنظمات الدولية – تعريف التنمية – المنظمات الدولية ودعم التنمية – سياسة البنك الدولي التمويلية ، مشاريع البنك الدولي التنموية في الجزائر–معوقات الاستفادة من مشاريع البنك في الجزائر .

Abstrect

International organizations are an important international actor in the international system, as they include many States, which in turn constitute interaction among themselves in accordance with their interests and objectives, and they seek cooperation among themselves. This contributes to one aspect of strengthening international ties and relations, opening the door to another type of economic dealings within the framework of achieving development in all its dimensions, such as economic, political, social and cultural development.It is what most of the world's countries strive to achieve. On the other hand, international organizations contribute to the economic and financial assistance of poor countries and during natural disasters.Among the organizations active in the field of development projects through lending to beneficiary countries are funds that are converted into projects on the ground of our World Bank Organization, which is a large financial institution that regulates lending countries and other beneficiaries of loans and has a map of major development projects worldwide.From Latin America and Europe to the Middle East, North Africa and South Africa, and Algeria is Among the countries that have benefited from loans under development projects.

Key words:

International Organizations - Definition of Development - International Organizations Support - World Bank Financing Policy, World Bank Development Projects in Algeria - Obstacles to benefiting from . The Banks Projects in Algeria

مقدمـــــــة

تظهر على المستوى العالمي فواعل عديدة من غير الدول وتمارس ادوار مهمة وتتقاطع مع الدول ,وهنا الحديث عن المنظمات الدولية بمختلف انواعها وتخصصاتها واهدافها, وتشكل الدول اعضاء فيها تناقش المواضيع على مستوى عالمي, من السلم و الامن الدوليين وقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ضمن محاور الجوع والفقر واللاجئين وامدادات المياه والصحة العامة والبنية التحتية والتعليم ودعم المجتمع المدني والمساواة بين الجنسين ,وكلها تدخل ضمن المشاريع التنموية التي تهدف المنظمات الدولية الى تحقيقها وفي نفس الوقت تعد تحديا على مستوى دول العالم سواء النامية او المتقدمة , فمثلا تهتم الامم المتحدة بالأمن والسلم الدوليين و بين مهام الاتحاد الاوروبي سعيه لتحقيق تنمية سياسية اقتصادية وتزويد السوق العالمية بمختلف السلع و الخدمات والتطلع على مختلف السياسات الحديثة الممكنة من تحقيق الاستقرار و الامن الدولي كما وتحقيق تنمية سياسية حقيقية بدول الاتحاد ، وتركز منظمة الاغذية العالمية على سياسة توفير و حفظ الغذاء العالمي وتأمينه و العمل على محاربة كل الطرق التي قد تهدد وفرة الغذاء وبناء نظم غذائية مستدامة ودعم الاكل الصحي و توضيح نتائجه في سبيل تحقيق تنمية اجتماعية لجميع دول العالم دون استثناء بما في ذلك الدول الفقيرة , اما منظمة اليونسكو فتهدف الى تحقيق تنمية ثقافية من خلال دعم التعليم و بناء المدارس و المؤسسات وتمويلها وارساء السلام من خلال التعاون الدولي في مجال التربية و العلوم و الثقافة وحماية كل ما يتعلق بحماية التراث واكتشاف مختلف الثقافات و الحضارات في العالم , وفي جانب اخر اقتصادي تظهر لنا مؤسسات تقدم قروض خاصة للدول لدعم مشاريع تنموية وبفوائد من بين هذه المنظمات البنك الدولي الذي بدوره يعمل على تحقيق تنمية اقتصادية من خلال النهوض باقتصاد الدول وخاصة النامية و الفقيرة ، ومساعدتها عن طريق المشاريع الهادفة للتنمية وتمويلها بواسطة الاقراض ، بغرض فك الضعف المادي للدول لمباشرة انجاز مشاريعها , ومحاربة الفقر و تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي ، كما ان طبيعة مشاريعه لم تقتصر على مجال واحد بل شملت جميع المجالات و الميادين , حيث يملك البنك حافظة مشاريع لدول عديدة في العالم ، وبما ان الجزائر دولة مرت بمراحل سياسية واقتصادية صعبة جدا خاصة في فترة الثمانينات , جعل منها تلجا لهذه المؤسسة للاستفادة من قروض

عديدة تمول بها مشاريع في قطاعات مختلفة .

1)-اسباب اختيار الموضوع : تتمثل اسباب اختيار الموضوع فيما يلي :

ا)-الاسباب الذاتية

-رغبة الباحثة في تحليل موضوع متشعب يربط بين الجانب السياسي و الاقتصادي .

-الفضول العلمي للباحثة للتعرف اكثر على الجوانب الخفية للمنظمات الاقتصادية المالية في تعاملها مع الدول وخاصة دول العالم الثالث .

-رغبة الباحثة في تجميع معلومات اقتصادية وسياسية في صورة بحث علمي حول المنظمات المالية

ب)- الاسباب الموضوعية :

-دراسة استفادة الجزائر من منظمة البنك الدولي كجانب تطبيقي يعد السبب الاكثر دافعا في اختيار الموضوع .

-يعد الموضوع في حذ ذاته جديدا على مستوى مكتبة كلية الجامعة لذا فتحليله يثير غريزة أي باحث يطمح في تقديم عمل جيد.

2)-اهمية الموضوع : تتمثل اهمية الموضوع فيما يلي :

-يكتسي موضوع المنظمات الدولية المالية اهمية بالغة على مستوى العالم والتي اثارت العديد من النقد بين جدلتي التنمية والخصوصية السياسية وسيادة الدول.

-تظهر اهمية الموضوع في الجانب النظري والذي يحلل المنظمات الدولية ويربطها بالتنمية.

-تبرز اهمية الموضوع ايضا في الجانب التطبيقي المتعلق بمجمل مشاريع البنك الدولي في الجزائر والتي سيبين تحليلها جانبا اخر من العلاقة بين الجزائر و البنك الدولي .

-يستقي الموضوع اهمية بالنسبة لدول العالم الثالث التي وجدت اشكالية تحقيق التنمية بعد تحررها من الاستعمار ما ادى بها للتوجه للمنظمات المالية للاستفادة من القروض .

3)-اهداف الدراسة : نهدف من خلال موضوعنا ما يلي :

-اظهار الدور الكبير التي تقوم به المنظمات الدولية المالية كالبنك الدولي في مجال مشاريع التنمية في البلدان النامية ومجمل طرق الاستفادة من هذه المشاريع.

-اعطاء صورة عامة حول المنظمات الدولية واخذ نماذج عن المنظمات الرائدة في مجالات التنمية و مجمل اهدافها.

-تحليل وقراءة مجمل مشاريع البنك الدولي في الجزائر للتعرف على المجالات المقصودة من التنمية .

-التعريج على جل الظروف السياسية والاقتصادية التي دفعت الجزائر للجوء للبنك الدولي.

-اطهار اشكالات التعاون مع منظمة البنك الدولي في مجال المشاريع التنموية.

4)-اشكالية الدراسة : اضحت موضوعات منح القروض الخاصة بالمشاريع التنموية من قبل المنظمات الدولية المالية من ابرز الموضوعات المثيرة للجدل, و التي لا يمكن انكار دورها في هذا المجال ، وبما ان الجزائر استفادت من قروض من منظمة البنك الدولي لتمويل مشاريع تنموية ، تبرز معالم اشكالية موضوعنا الذي نحن بصدد طرحها من خلال التساؤل الرئيسي التالي :

الى اي مدى ساهم البنك الدولي في المشاريع التنموية بالجزائر؟

5)-الفرضيـــــات

- ساهم البنك الدولي في المشاريع التنموية في الجزائر من خلال العدد المعتبر منها في ظل سنوات سابقة وحالية .
- ساهم البنك الدولي في المشاريع التنموية بالجزائر من خلال التنوع في حافظة المشاريع من الجوانب الاقتصادية فالاجتماعية .

6)-التساؤلات الرئيسية : للإجابة على الاشكالية والفرضيات المطروحة تم صياغة التساؤلات التالية:

-ماذا نقصد بالمنظمات الدولية؟

-فيما تتمثل اهم خصائص المنظمات الدولية ؟

-كيف تتقاطع التنمية مع اهداف المنظمات الدولية؟

-كيف تشكل البنك الدولي كمؤسسة مالية اقتصادية وماهي سياسته التمويلية ؟

-ما هي اهم الظروف التي دافعت الجزائر للتعامل مع البنك الدولي؟

-ما هو المجال الذي حظي باهتمام و تعددا اكبر في مشاريع البنك الدولي في الجزائر؟

-ماهي اهم معوقات التي تقف دون التعاون اكثر بين الجزائر ومؤسسة البنك الدولي؟

7)-مجال الدراســـــــة : لكل دراسة نطاق زماني و مكاني حيث يتمثل المجال الزماني والمكاني لدراستنا فيما يلي :

ا)-الاطار الزماني : تتمثل حدود دراستنا التطبيقية من سنة 1955م والتي تعبر عن اول مشروع استفادت منه الجزائر من البنك الدولي، وهو مشروع تطوير الطاقة الكهربائية ، والذي كان في فترة الاحتلال الفرنسي ، و تستمر الدراسة الى غاية اخر مشروع تم دراسته بين الحكومة الجزائرية و ادارة البنك الدولي وذلك في سنة 2009 المتمثل في مشروع منحة تطوير الإحصاء الزراعي للجزائر والذي تم انهاء تنفيذه سنة 2014.

ب)-الاطار المكاني : مكانيا تم اختيار الجزائر من بين دول شمال افريقيا والتي استفادت من مجموعة مشاريع من البنك الدولي .

8)- المناهج و الاقترابات : تتمثل المناهج و الاقترابات كالأتي :

المنـــــاهـــــج

-**المنهج الوصفي التحليلي** : اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتحديد وتحليل الإطار المفاهيمي للمنظمات الدولية، وهذا ضمن الفصل الاول من الدراسة ، حيث تم وصف وتحليل هذه الاخيرة من خلال تعريفها و انواعها وعلاقتها بالتنمية ، وكذا تم استخدامه ايضا في الفصل الثاني ، ضمن المبحث الاول وذلك في تحليل ووصف البنك الدولي ،ومصادر وتمويله وسياسته الخاصة بالإقراض .

-**المنهج الاحصائي** : تم استخدام هذا المنهج في المطلب الثاني ضمن المبحث الثاني في الفصل الثاني من الدراسة ، حيث يعتمد هذا المنهج على لغة الرموز و الارقام و الحسابات و التي تضمنتها مشاريع البنك الدولي في الجزائر .

-**منهج تحليل المضمون** : حيث تم تحليل وثيقة حافظة مشاريع البنك الدولي في الجزائر ،والتي تتضمن مجمل المشاريع وطبيعة المشروع وكذا التكاليف المالية المرصودة له، وهذا في المطلب الثاني في المبحث الثاني ضمن الفصل الثاني .

الاقترابـــــــــات

- ✓ **الاقتراب المؤسسي** : تم استخدام الاقتراب المؤسسي في المبحث الاول ضمن الفصل الثاني من الدراسة وذلك في تحليل هيكل البنك الدولي من مؤسسات وجانب اداري وظيفي يساهم في اعطاء صورة عامة عن البنك كمؤسسة.

9)-الدراسات السابقة : اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من الدراسات تمثلت في :

– مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص النقود و التمويل بعنوان :**اثر تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الاقتصاد** للباحث لبرباص الطاهر والتي نوقشت في 2009 ، حيث تناول الباحث بشكل عام نتائج تدخل المؤسسات النقدية و المالية الدولية في الجزائر، حيث تم الاستفادة من هذا الجانب و اضافنا معوقات اخرى تحول دون استفادة الجزائر من البنك الدولي .

–مذكرة ماستر في الحقوق تخصص الملكية الفكرية بعنوان :**دور المنظمات الدولية في تقنين نقل التكنولوجيا** للباحث بن نعمان زينب والتي نوقشت في 2015 ، حيث تضمنت الدراسة مختلف تعريفات المنظمات الدولية وخصائصها وانواعها ، وقد تم الاستفادة منها في الفصل الاول واضافة جانب علاقة المنظمات الدولية بالتنمية.

–مذكر ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية دولية بعنوان : **دور مجموعة البنك الدولي في تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في الجزائر** للباحثتان حنان قارة و منية كادون والتي نوقشت في 2017 , اذا تناولت الباحثتان دراسة في مشاريع البنك الدولي في فترة 2009 فقط ، وتم الاستفادة من هذا الجانب , مع اضافة المشاريع التي جاء بها البنك بعد سنة 2009 وقبلها.

10)-صعوبات الدراسة : تمثلت صعوبات الدراسة في :

–صعوبة قراءة بعض الارقام المالية في حافظة مشاريع البنك الدولي بالجزائر.

–موقع البنك الدولي لم يذكر اسباب وقف بعض المشاريع وعدم انهاء اخرى ما يجعل اي باحث امام حيرة حقيقة في فهمها.

–جل الدراسات الاقتصادية مع انها اصل التخصص لم تتناول كل مشاريع البنك الدولي بالجزائر والدراسة التي وجدت خصت سنة واحدة فقط هي 2009م.

11)-تبرير الخطـــــــــة : للإجابة على الاشكالية والفرضيات المطروحة تم وضع خطة مكونة من فصلين حيث:

وسم الفصل الاول التأصيل المفاهيمي للمنظمات الدولية وعلاقاتها بالتنمية والمكون من مبحثين جاءت كالأتي : مبحث اول معنون بلمحة عامة عن المنظمات الدولية ، ومبحث ثاني تناولنا فيه دور المنظمات في دعم المشاريع التنموية .اما **الفصل الثاني فعنون بالبنك**

الدولي واشكالية الاستفادة من مشاريعه التنموية بالجزائر, المكون من ثلاث مباحث تمثلت في : المبحث الاول الموسوم بالإطار العام للبنك الدولي ,و تضمن المبحث الثاني قائمة بمشاريع البنك الدولي في الجزائر, وختم الفصل بمبحث ثالث حول مجمل المعيقات التي تواجه مشاريع البنك في الجزائر وخاتمة عامة للموضوع .

الفصل الاول

التأصيل المفاهيمي للمنظمات الدولية وعلاقتها بالتنمية

مقدمة الفصل :

تقوم المنظمات الدولية بدور محوري في الساحة الدولية، وتعد وسيلة لتحقيق اهداف مشتركة بين الدول سواء ما تعلق الامر بالحد من النزاعات و الحروب، و العمل على تحقيق الاستقرار و الامن الدولي ، او في مجال تحقيق التنمية بجميع أبعادها ، من خلال تقاطع اهداف هذه المنظمات وسياستها و برامجها مع مسارات التنمية بشكل عام, وهذا ما يجعل من فهم المنظمات الدولية و انواعها وخصائصها و اهدافها امرا مهما لابد من التعريج عليه ، حيث سنحاول تحليل كل ذلك ضمن هذا الفصل من خلال :

المبحث الاول : لمحة عامة عن المنظمات الدولية

المبحث الثاني : دور المنظمات في دعم المشاريع التنموية

المبحث الاول : لمحة عامة عن المنظمات الدولية

اضحت المنظمات الدولية من الادوات الفاعلة و المؤثرة في العلاقات الدولية كما يعيش المجتمع الدولي احتكاكا مع هذه المنظمات, التي بدورها تعمل على تشجيع العمل مع الدول و تحقيق اهداف مسطرة مشتركة ,حيث ان هذه المنظمات اضحت ظاهرة و بارزة بمختلف انشطتها و اختصاصاتها التي انتشرت في جل المجالات و بسلطاتها التي هي سارية التنفيذ , ويعد من حصيلة التطورات الحاصلة في مختلف العلوم وفي ميادين الاتصالات الدولية كانت الحاجة للمجتمع الدولي ان يضع وسائل تمكن من تنظيم علاقات بين الدول عن طريق وسائل بواسطتها تمكن من تدعيمها و عدم تعارض المصالح وهذه بإنشاء منظمات دولية تتولى تنسيق وتنظيم المصالح الدولية بين الدول بصورة تمكن من تحقيق مصالح و منافع متبادلة بين الدول .

المطلب الاول : تعريف وخصائص المنظمات الدولية .

تعني المنظمات الدولية عامة الالية التي بواسطتها تمكن من تنظيم العمل الدولي و ، تجمع عديد الهيئات للتشارك بمختلف سياساتها وقراراتها الرامية الى هدف مسطر وهو تحقيق الامن و الاستقرار في العالم, و بدورها هذه المنظمات تشهد توسعا كبيرا , وكما انها تتميز بعناصر تجعل منها متميزة عن باقي الفواعل الدولية , كالإرادة الذاتية و, صفة دولية و غيرها من المميزات .

الفرع الاول : تعريف المنظمات الدولية

تتعدد تعاريف المنظمات الدولية فهناك من يعرفها من جانب سياسي و اخر يمكن ان يتطرق لها من جانب قانوني و هناك من يعرفها بدورها على المسرح الدولي وهي كالاتي :

1)-يعرفها الدكتور خليل حسين : كل هيئة تتمتع بالإرادة الذاتية و الشخصية و القانونية الدولية و التي تتفق مجموعة من الدول على انشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختيار بينما في مجال او مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشئ للمنظمة. [1]

2)-وعرفها الدكتور عبد العزيز سرحان بأنها : "وحدة قانونية تُنشِئها الدول لتحقيق غاية معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة خاصة بالمنظمة ودائمة". [2]

---

[1] خليل حسين, **النظرية العامة و المنظمات العالمية التنظيم الدولي**, المجلد الاول , لبنان : دار المنهل اللبناني, 2010, ص111.

[2] خليل حسين، (نفس المرجع) ، ص112.

3)_ ويعرفها ستانلي هوفمان : "جميع أشكال التعاون بين الدول التي تريد أن تجعل من تعاونها نوعا من النظام يسود في الوسط الدولي ، على أن تكون أشكال التعاون هذه قد نشأت بإرادتها ، وتعمل في وسط تكون فيه الدول أشخاصا قانونية مستقلة.[1]

4)–اما بول رويتر فيرى :ان اصطلاح منظمة دولية يستدعي ايضاحات للفظين المكونين لهذا الاصطلاح بالنسبة لكونها منظمة فهي لا تكون الا مجموعة قادرة على ان تعلن بصورة دائمة ادارة متميزة نونا على ادارة الاعضاء وبالنسبة لكونها منظمة فان هذه المجموعة تكون عادة مكونة من الدول. [2]

5)–وهناك من عرّف المنظمة الدولية بصفتها القانونية بوصفها شخصا من أشخاص القانون الدولي العام ، إذ عرّفها الدكتور مفيد شهاب بأنها : "شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام ينشأ من إرادات مجموعة من الدول لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها ، ويتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة الدول الأعضاء[3].

6)–وهناك من يعرفها بانها : هي تلك المؤسسات المختلفة التي تنشأها مجموعة من الدول على وجه الدوام الاضطلاع بشان من الشئون الدولية العامة المشتركة. [4]

7)–اما محمد المجذوب فيرى : " انها تنظيم دولي يتمتع بصفة الدوام وبالشخصية الدولية وتتفق مجموعة من الدول (متجاورة جغرافيا في الغالب) بموجب ميثاق او اتفاقية على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة (المطلقة او المقيدة) لإشراف جزئيا أو كليا، على بعض شؤونها المشتركة والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها والقيام بتمثيلها والتعب عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي[5].

تختلف المنظمات الدولية عن المنظمات الغير حكومية حيث سنورد بعض تعاريف هذه الاخيرة :

–يعرفها بيليه ومارل : بانها هيئات تتشكل بموجب مبادرات خاصة او عامة طبيعية او

[1]كمال عبد حامد ال زيارة, محاضرات المنظمات الدولية ، د ب :جامعة اهل البيت, كلية القانون, 2019– 2020 ص 4.

[2] احمد ابراهيم شلبي, **اصول التنظيم الدولي**, بيروت :الدار الجامعية , 1985 ، ص 117.

[3]مفيد شهاب, **المنظمات الدولية**, ط9 ، القاهرة : دار النهضة العربية, 1989، ص 35.

[4]علي صادق ابو هيف ,**القانون الدولي العام** , الاسكندرية : منشاة المعارف 1971, ص 278.

[5]محمد سعادي ,**قانون المنظمات الدولية** ,ط1, الجزائر : دار الخلدونية، 2008 ، ص4.

معنوية من جنسيات مختلفة يمكنها ان تمارس نشاطها في مجرى العلاقات الدولية .[1]

-**اما محمد خلف** فيراها : هي تلك المنظمات المكونة من ممثلين اي افراد و جماعات او حتى كيانات خاصة مستقلة عن حكومات وطنية .[2]

ومنه تختلف المنظمات الدولية عن المنظمات الغير حكومية فيما يلي :

-من حيث النشأة : تنشأ المنظمات الدولية الحكومية بناء على اتفاقات دولية تبرم ما بين حكومات الدول خلافا لما عليه الأمر بالنسبة للمنظمات الدولية غير الحكومية.[3]

-**من حيث العضوية** : عضوية المنظمات الدولية الحكومية محصورة بالدول فقط كأصل عام مع بعض الاستثناءات لبعض المنظمات التي تضم في عضويتها كيانات ليست بدول ، في حين أن عضوية المنظمات الدولية غير الحكومية تكون للأفراد و الهيئات الخاصة .

-**من حيث النشاط** : أن نشاط المنظمات الدولية الحكومية عادة ما يكون نشاطا سياسيا بالإضافة إلى اضطلاعها بنشاطات أخرى مختلفة اجتماعية و اقتصادية و ثقافية ...، أما المنظمات الدولية غير الحكومية فإنه في الغالب ينصب نشاطها على المجالات الإنسانية و الاجتماعية و الثقافية و العلمية و تبتعد عن المجالات السياسية في نشاطها.

-**من حيث التمويل** : إن مالية المنظمات الدولية الحكومية تأتي من الاشتراكات السنوية التي تدفعها الدول فيها ، في الوقت الذي يكون فيه التمويل في المنظمات الدولية غير الحكومية معتمدا على الاشتراكات التي يدفعها أعضاؤها و التبرعات و الهبات التي تقدم لها من جهات مختلفة ، و الإعانات التي تقدمها الحكومات و المنظمات الدولية الحكومية مثل منظمة الأمم المتحدة ، كما و تعتمد في جزء من تمويلها على ثمن بيع ما تصدره من نشرات و كراسات و غيرها .

-**من حيث الأهداف** : أهداف المنظمات الدولية الحكومية هي في العادة أهداف واسعة و الغاية منها عادة ما تكون العمل على استتباب الأمن و تحقيق الاستقرار و السلم الدولي ، أما السعي وراء تحقيق أهداف أخرى اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية فإنها تأتي تبعا للهدف

---

[1] قاسمية جمال , **اشخاص المجتمع الدولي و المنظمات الدولية** ,الجزائر : دار هومة , 2013 , ص 213.

[2] ساسي بن علي، **المنظمات غير الحكومية الإنسانية: من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل**"،مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجستير ,جامعة الجزائر ،كلية العلوم، السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2002/2003، ص16.

[3] قاسمية جمال , **محاضرات في المنظمات الدولية الغير حكومية** , قانون دولي عام ,السنة الدراسية, 2019-2020 , ص 12.

الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه و هو تحقيق الأمن و السلم الدولي ، و بهذا يغلب على نشاطها الطابع السياسي ، أما المنظمات الدولية غير الحكومية فإن أهدافها تكون محددة بالغرض الذي أنشئت لأجله و هي تسعى لتحقيق الصالح العام و لا تستهدف الربح من نشاطها ، و تسعى عادة إلى تحقيق مقاصد و أهداف اجتماعية و إنسانية و تبتعد عن المجالات السياسية في نشاطها .[1]

الفرع الثاني : خصائص المنظمات الدولية

من خلال التعاريف السابقة تظهر ملامح و مميزات من شانها تسطير الفرق, بين هذه المنظمات و الفواعل الناشطة الاخرى على المسرح الدولي,و تتصف بها هذه المنظمات عن غيرها , وتعتبر كعناصر أساسية، لا بد منها لقيام المنظمة ومباشرة عملها ومختلف انشطتها .

اولا : الصفة الدولية

يقصد به أن تأسيس المنظمة و وجودها يكون عن طريق كيانات تتمتع بوصف الدولة كاملة السيادة، تمثل الدولة في تلك المنظمة، من قبل أشخاص أو هيئات تختارهم حكومة كل دول ويقصد بهذا الوصف من المنظمة، هي المنظمة الدولية الحكومية، وبهذا فإن المنظمات التي يتم تأسيسها باتفاق الافراد والهيئات والجماعات الخاصة تخرج عن نطاق هذا الوصف، إذ يطلق على هذه الكيانات بالمنظمات غير الحكومية، كمنظمة العفو الدولي ، وجمعيات حقوق الانسان، واتحاد المحامين العرب، وجمعية الصليب والهلال الاحمر [2].

ثانيا : الاستمرارية والدوام

ان من اهم الخصائص الاساسية للمنظمة هي خاصية الديمومة و الاستمرار ،حيث يمثل عنصر من عناصر الاستقلال الذاتي بالنسبة للمنظمة الدولية فاستمرار وجود المنظمة دليل واضح على استقلالها الذاتي و المنظمة الدولية كيان دائم يهدف للقيام بمجموعة من الاعمال و الاختصاصات المعينة وهذه الاختصاصات التي تمارس قد تكون عامة كما انها

[1] قاسمية جمال , **محاضرات في المنظمات الدولية الغير حكومية** , قانون دولي عام ,السنة الدراسية 2019-2020 , ص ص (12-13).

[2] علي يوسف الشكري, **المنظمات الدولية** ,الطبعة الاولى, ب د :مؤسسة دار الصادق الثقافية ,2012 ص33.

قد تكون خاصة لضرورة معينة ونلاحظ ان اعمال واختصاصات المنظمة تتصف بالدوام [1] وعنصر الاستمرارية لا يعني ان تكون المنظمة قائمة الى ما لا نهاية بل يعني ذلك ان تبقى المنظمة الدولية قائمة في حالة ما ادا رات الدولة حتمية بقائها من اجل تحقيق الاهداف المشتركة بينها[2].

ثالثا : الارادة الذاتية

يخضع قيام منظمة دولية الى ارادة الدول ، وهذه الارادة يتم التعبير عنها في الاتفاقيات الدولية المنشئة للمنظمة و الارادة الذاتية هنا تعني ان يكون للمنظمة ارادة مستقلة عن ارادة الدول المشتركة فيها تتجلى في اهليتها القانونية في استصدار القرارات التي تعبر بها عن مواقفها ازاء ما يستند لها من امور في ميثاقها التأسيسي. [3] تتمتع المنظمة بالارادة الذاتية ليس فقط تجاه الدول الاعضاء وانما ايضا تجاه الدول غير الاعضاء و المنظمات والاشخاص القانونية الدولية الاخرى. [4]

ربعا : الشخصية القانونية الدولية

يقصد بها الاهلية القانونية لاكتساب الحقوق ,و تحمل الالتزامات , و القيام بالتصرفات القانونية , الدعاوى امام القضاء , ومن المتفق عليه في فقه القانون الدولي التقليدي ان الشخصية الدولية هذا المعنى , لا تثبت الا للدول وللدول وحدها الا ان هذا المفهوم تراجع بفعل ظهور المنظمات الدولية .

خامسا : صفة الاتفاقية

نعني بهذا العنصر ان المنظمة تعتمد في نشأتها على معاهدة او ميثاق او اتفاقية دولية متعددة الاطراف ، تعتمد عادة ضمن مؤتمر دولي يعقد لهذا الغرض و يتم ذلك عادة بصياغة معاهدة دولية تسمى الاتفاق المنشئ للمنظمة و الذي يتم فيه ذكر اختصاصاتها

---

[1] ابراهيم احمد شلبي, **التنظيم الدولي النظرية العامة و الامم المتحدة** , بيروت :دار الجامعية , 1986 , ص119.

[2] محمد بن جديد, "**قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها** "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، معهد العلوم القانونية ، 1993 ، ص 10.

[3] عمر سعد الله ,**قانون المجتمع الدولي المعاصر**, الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية, 2005 , ص ص (109،111).

[4] احمد ابو الوفاء, **الوسيط في قانون المنظمات الدولية القاهرة** : دار النهضة العربية ,2007, ص 34.

[5] **بن نعمان زينب , دور المنظمات الدولية في تقنين نقل التكنولوجيا** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر, تخصص حقوق ملكية فكرية , جامعة الجلفة, كلية الحقوق و العلوم السياسية ,2014-2015، ص 20.

والقواعد واجبة التطبيق في سيرها العملي.[1] و يشترط ان تكون معاهدة انشاء المنظمة الدولية معاهدة مكتوبة حيث انه لا يعتد بالاتفاقيات الشفوية بين الدول الان المعاهدات المكتوبة بين الدول الاعضاء غالبا ما تكون اكثر وضوحا ودقة لتنظيم هده العلاقات بينهما هذه المعاهدة تتكون من ديباجة و احكام وهذه الاخيرة تكون على شكل مجموعة من المواد وهذا ما يميز المنظمة الدولية في نشأتها عن الدولة حيث ان المنظمة الدولية هي بحاجة الى هذا الاتفاق لظهور هذا الكيان. [2]

سادسا : تحقيق فائدة مشتركة

تعمل المنظمة الدولية على تحقيق فائدة مشتركة للدول الاعضاء فيها و يثبت واقع هذه المنظمات ان الفائدة منها قد تكون سياسية او امنية او اقتصادية او فنية وان تحقيق المنظمة لفائدة مشتركة يمثل وضعا بارزا جديدا الانه يتيح للدول الاعضاء فيها ان تحقق التحسين في العيش مواطنيها ويكفل لها تحقيق اهداف سياسية في ذات الوقت [3].

المطلب الثاني : انواع و اهداف المنظمات الدولية

تنشأ المنظمة الدولية عادة لتحقيق اهداف معينة متوافقة مع مواثيق انشائها ، وتظهر خصوصية المنظمات ايضا من حيث تنوعها ، من اقليمية او عالمية الى عامة او متخصصة ، وهذا ماسنبينه ضمن هذا الجزء من الدراسة.

الفرع الاول : انواع المنظمات الدولية

بالنظر لتزايد عدد المنظمات الدولية و تأثيرها ، حيث تتفاوت ظروف و طبيعة كل واحدة منها ،و من اجل ذلك وفي محاولة لسهولة عرض و تحليل هذه المنظمات، درج الفقه الدولي على وضع معايير متعددة لتقسيمها و تصنيفها .[4]

اولا : تقسيم المنظمات الدولية من حيث الاهداف

[1] عمر سعد الله ، **قانون المجتمع الدولي المعاصر** (مرجع سابق الذكر)، ص ص (109،111).

[2] سهيل حسين فتلاوي ,**التنظيم الدولي**, ط1، الاردن : دار الثقافة للنشر و التوزيع، 2007 ، ص 20.

[3] احمد ابو الوفاء ، (مرجع سابق الذكر)، ص34.

[4] محمد سامي عبد الحميد ,**التنظيم الدولي الجماعة الدولية** , ط1, د ب : منشأة المعارف ,2000 ، ص17.

1)- منظمات عامة : تكون المنظمة الدولية عامة إذا أتسع نطاق أهدافها لتشمل أوجها متعددة للتعاون الدولي (سياسي، اقتصادي، اجتماعي،...) وهي قد تكون منظمات إقليمية مثل الجامعة العربية وقد تكون عالمية مثل الأمم المتحدة.

2)- منظمات متخصصة : تكون المنظمة الدولية متخصصة إذا اقتصر نشاطها على هدف محدد ، وهي ما تسمى بالوكالات التخصصية ، وتمتاز هذه المنظمات بكثرة عددها واتساع قاعدتها فقد تكون :

أ)- **منظمات اقتصادية** : مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي .

ب)- **منظمات اجتماعية وإنسانية** : مثل منظمة الصحة العالمية واليونسكو .

ج)- **منظمات علمية**: مثل وكالة الطاقة الذرية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

د) **منظمات للمواصلات** : مثل منظمة الطيران المدني والإنماء الدولي للمواصلات السلكية .

ويجب التنويه هنا أن هذه المنظمات أو الوكالات المتخصصة قد تكون عالمية وقد تكون إقليمية.

ثانيا : تقسيم المنظمات الدولية من حيث نطاق العضوية

تنقسم المنظمات الدولية تنقسم بحسب العضوية فيها الى منظمات عالمية و اخرى اقليمية :

1)- **المنظمات العالمية** : تكون المنظمة الدولية عالمية إذا كانت العضوية فيها مفتوحة لجميع للدول ، بحيث تستطيع أية دولة الانضمام إليها ووفقا للشروط التي يحددها ميثاقها. وعلى الرغم من هذه الصيغة العالمية لبعض المنظمات، إلا أنها تتفاوت فيما بينها من حيث شروط الانضمام إليها وكسب العضوية. فمثلا يكون الشرط الوحيد للانضمام إلى للأمم المتحدة هو أن تكون الدولة عضوة في الأمم المتحدة. في حين يشترط ميثاق الأمم المتحدة (للانضمام وجوب أن تكون الدولة محبة للسلام وأن تقبل تحمل الالتزامات الواردة في الميثاق وقادرة على تنفيذها). بينما تمنح بعض المنظمات سلطة تقديرية لأحد أجهزتها لتقدير مدى توافر الشروط في الدولة طالبة الانضمام.

2)- **المنظمات الإقليمية** : تكون العضوية فيها محدودة وتقتصر على مجموعة من الدول. واختلف الكتّاب في معيار الإقليمية على ثلاثة اتجاهات:

- ✓ **الاتجاه الأول المعيار الجغرافي** : ويقوم على أساس الجوار الجغرافي، بمعنى يقتصر هذا المعيار على المنظمات التي تضم دولا متجاورة جغرافيا , وهناك منظمات ليست عالمية لكن لا ينطبق عليها هذا الوصف الجغرافي مثل والأوبك. [1]
- ✓ **الاتجاه الثاني : (المعيار الجغرافي السياسي):** ويعطي هذا الاتجاه الإقليمية مفهوما سياسيا إلى جانب الموقع الجغرافي[2] ، فهو يضيف إلى جانب الجوار الجغرافي شروطا أخرى تربط دول الإقليم كالدين واللغة والأصل المشترك .[3]

ويلاحظ على هذين المفهومين للإقليمية (الجغرافي والسياسي)، أنهما مفهومان ضيقان جدا بحيث يخرج عن نطاقهما الكثير من المنظمات التي لا يمكن اعتبارها عالمية(مثل منظمة الأوبك).

- ✓ **الاتجاه الثالث الاتجاه المرن للإقليمية** : ويذهب إلى اعتبار المنظمة إقليمية إذا تحدد نطاق العضوية فيها بعدد من الدول وارتبطت مع بعضها بأية رابطة، سواء أكانت جغرافية أم سياسية أم قومية أم اقتصادية وبشكل دائم أو مؤقت, فإذا كانت الدول متجاورة جغرافيا (كانت جغرافية)، وإذا كانت من أصل واحد (كانت قومية)، ويشمل هذا الاتجاه حتى الاحلاف العسكرية.

ثالثا : تقسيم المنظمات الدولية من حيث طبيعة النشاط :

وهنا قد تكون المنظمات الدولية كما يلي :

1)- تكون المنظمات ذات طبيعة تشريعية مثل : (منظمة العمل الدولية) .

2)-او قد تكون ذات طبيعة قضائية مثل : (محكمة العدل الدولية) .

3)- او ذات طبيعة إدارية أو تنفيذية كما هو حال معظم المنظمات.

4)-وقد تحتوي الكثير من المنظمات على هذه الاختصاصات مجتمعة.

رابعا : تقسيم المنظمات الدولية من حيث الاختصاص

تنقسم المنظمات الدولية من حيث اختصاصاتها و نشاطاتها الى :

---

[1] محمد سامي عبد الحميد , و اخرون , **التنظيم الدولي الجماعة الدولية**، مرجع سابق الذكر ، ص ص (203،204).

[2] محمد سامي عبد الحميد , و اخرون , المرجع نفسه ، ص ص (204،205).

[3] عبد العزيز مخيمر عبد الهادي, **قانون المنظمات الدولية** , د ب :دار النهضة العربية ,1998 , ص ص (25 ،30).

1)-**المنظمات العامة** : تكون المنظمة الدولية عامة اذا كان اختصاصها يمتد ليشمل كافة قطاعات الانشطة في المجتمع الدولي ، سواء كانت هذه الانشطة سياسية او اقتصادية او اجتماعية او ثقافية و يندرج تحت هذا النوع الامم المتحدة و الاتحاد الافريقي و جامعة الدول العربية و منظمة الدول الامريكية و الاتحاد الاوروبي .

2)-**المنظمات المتخصصة** : تكون المنظمة الدولية خاصة او متخصصة اذا كان اختصاصها يقتصر على نوع معين من انواع النشاط قد يكون اقتصاديا مثل: البنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي ، و قذ يكون فنيا مثل : منظمة الطيران المدني الدولية و منظمة العمل الدولية ، و قد يكون صحيا مثل :منظمة الصحة العالمية و قد يكون عسكريا مثل : حلف شمال الاطلنطي .[1]

خامسا : تقسيم المنظمات الدولية من حيث حدود السلطات

تتمتع المنظمات الدولية بمجموعة من السلطات اللازمة لتحقيق اهدافها ولإدارة عملها الداخلي ، لذا فهي تتفاوت فيما بينها من حيث القدر الذي تمارسه من هذه السلطات داخل المنظمة الواحدة حيث تتدرج من الضعف الى القوة على النحو التالي

1)- **منظمات استشارية** :وهي المنظمات التي لا تتمتع باي قدر من السلطات في مواجهة اعضائها ، حيث نجد العديد من المنظمات التي لا تمارس اية سلطة حقيقية تجاه الدول، فلا تقوم الا ببعض الاعمال المادية التي لا يترتب عليها اي اثر قانوني ملزم في مواجهة الدول، ومن امثلة الاعمال التي تمارسها هذه المنظمات القيام بجمع المعلومات او عمل الدراسات او تبادل الوثائق و المعلومات، ومن المنظمات التي ينطبق عليها هذا الوصف المنظمة الاستشارية البحرية و منظمة الارصاد الجوية. [2]

2)-**منظمات ذات سلطات** : الى جانب المنظمات الاستشارية وجدت العديد من المنظمات الدولية التي تمتلك اصدار سلطات تلزم الدول و لو في بعض الاحيان، وفي هذه الحالة تنازل فعلي عن بعض السلطات من جانب الدول الاعضاء لصالح المنظمة ومن اهم امثلة هذه السلطات قرارات مجلس الامن وفقا للفصل السابع من ميثاق هيئة الامم المتحدة

[1] حازم محمد علثم, **المنظمات الدولية و الاقليمية**, القاهرة ,: دار النهضة العربية, 2003 , ص47.

[2], حازم محمد علثم , مرجع سبق ذكره ، ص 47.

والسلطات الممنوحة لمنظمة الطيران المدني الدولية و التقارير القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية .

3)-**منظمات فوق الدول** : الى جانب المنظمات الاستشارية و المنظمات ذات السلطات يوجد نوع ثالث من المنظمات الدولية ،وهي منظمات لا تتوجه بخطابها الى الدول الاعضاء فحسب تتعداهم الى رعايا هذه الدول و هذا يعني ان اثر الخطاب و الالزام يتناول رعايا الدول بصورة مباشرة ودون حاجة لتدخل الدول المعنية، و المثال الحي يتمثل في ذلك الجماعات الاوروبية الثلاثة (جماعة الفحم والصلب – الجماعة الاقتصادية الاوروبية – الجماعة الاوروبية للنشاط الذري) و المعروفة الان باسم الاتحاد الاوروبي حيث يجد المواطن الاوروبي نفسه مخاطبا ومعنيا مباشرة بأحكام مواثيق انشاء هذه الجماعات ولذلك فقد قطعت هذه المنظمات شوطا نحو الوحدة الاقتصادية و السياسية بين اعضائها .[1]

الفرع الثاني : اهداف المنظمات الدولية

لكل منظمة دولية هدف او اكثر فقد يكون هذا الهدف عسكريا كالدفاع عن دولة معينة او مجموعة دول مثال ذلك الاحلاف العسكرية كحلف وارسو وحلف الاطلسي ، وقد يكون هذا الهدف اقتصاديا كما هو الحال بالنسبة للبنك الدولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد الدولي وقد يكون فنيا كما هو الحال بالنسبة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وهذا ما سيتم تحليله ضمن هذا الجزء .

تتعدد اهداف المنظمات الدولية الى ما يلي :

اولا : **تحقيق السلام و الامن الدوليين**

رغم ان كل منظمة لها اهداف الخاصة بها، الا انها يمكن القول ان هناك مجموعة من الاهداف المنصوص عليها في مواثيق انشاء المنظمات الدولية عموما، وتدور هذه الاهداف حول : تحقيق السلام و الامن الدوليين وتحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة و استقلال للشعوب المستعمرة .[2]

ثانيا : تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة

[1] حازم محمد علثم, (مرجع سابق الذكر) , ص 48.

[2] محمد السعيد الدقاق, مصطفى سلامة حسين، **التنظيم الدولي** ,مصر : دار المطبوعات الجامعية, 1997 , ص 95.

التعاون بصفة عامة هو الاسهام في عمل مشترك اي تعدد القائمين بالعمل وفي مجال الحديث عن التعاون الدولي ، قد ادى التقدم العلمي والفني الكبير الذي شهده هذا العصر الى دفع ميدان التعاون الدولي الى الامام، خاصة في ظل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الصحية و الثقافية و البيئية التي لا تعرف حدودا دولية ،الامر الذي ترتب عليه ان معالجة هذه المشكلات داخل الحدود الاقليمية للدول امرا مستحيلا ومن ثم بات من الضروري تعاون المجتمع الدولي باسره للتغلب على هذه المشكلات ومنه يظهر الدافع الاول لإنشاء المنظمات الدولية وهو العمل على تجنب او على الاقل تخفيف حدة هذه المشكلات و تلك الاختلالات الاقتصادية.[1]

ثالثا : تصفية الاستعمار

ان القانون الدولي التقليدي كان يعترف للدول بشن الحرب، ومن الظواهر التي كان يتميز بها عصر القانون الدولي التقليدي ظاهرة الاستعمار، حيث كان هذا القانون يقوم بتنظيم استغلال الاقاليم غير المعترف بعضويتها في الجماعة الدولية، وذلك منعا لمخاطر التنافس حول استغلالها من جانب الدول الاستعمارية ، غير ان الدول الاستعمارية حاولت اخفاء دوافعها الاستغلالية بدعوة المبادئ و الاهداف الانسانية فادعت مسؤوليتها عن نشر المدنية وحكم العدل و القانون [2]،حيث تعمل المنظمات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة اليوم على تصفية الاستعمار.

رابعا : التنمية الاقتصادية والاجتماعية

ان معظم موارد المنظمات الدولية يكرس لتحقيق مستوى اعلى للمعيشة وتوفير العمالة لكل فرد و النهوض بعوامل التطوير و التقدم الاقتصادي و الاجتماعي و تؤثر الجهود الانمائية التي تطلع الامم المتحدة تأثيرا عميقا في حياة ملايين البشر و رفاههم في كافة اصقاع الارض ، وتنطلق مساعي الامم المتحدة من ايمانها بعدم امكانية تحقيق السلام و الامن من دون ضمان التمتع بالرفاه الاجتماعي و الاقتصادي في كل مكان.[3]

---

[1] عبد العزيز محمد سرحان, **النظرية العامة للتنظيم الدولي**,القاهرة : دار النهضة العربية , 1989, ص52.

[2] المرجع نفسه , ص55.

[3] عبد الرسول الفاتح عبد الله , **فاعلية العلاقات العامة في المنظمات الدولية منظمة الامم المتحدة** , بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس, جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا, قسم العلاقات العامة , 2015-2016 ص 42.

المبحث الثاني : دور المنظمات في دعم المشاريع التنموية

تشكل المنظمات الدولية الوسيلة الداعمة للتنمية, فهي بدورها تساهم بمختلف سياساتها, و جهودها , وكذا دعمها المعنوي والمادي, لنشاطات ومشاريع تنموية, ترجع بفوائد للمجتمع و للدولة عامة .

المطلب الاول : لمحة عامة عن التنمية

تعد التنمية عملية يتم من خلالها الانتقال من وضع الى وضع افضل منه , فمن خلالها يجسد التغيير الايجابي , ويصبح بشكل مرئي وملموس في مختلف المجالات, سياسيا, اقتصاديا, ثقافيا, اجتماعيا .

الفرع الاول : تعريف التنمية

تتعدد تعريفات التنمية فهناك من يصفها بالعملية المخططة, و هناك من يربطها بعملية التغيير, و من يعتبرها انتقال ,من وضع الى وضع اخر, مما سنتطرق لمختلف تعريفات التنمية :

1)-تعرف التنمية على انها : شكل من اشكال التغيير الا ان التغيير غير التنمية فالتغيير يحدث تلقائيا, وفي كل اتجاه سواء اردنا ام لم نرد, اما التنمية فما هي الا تغيير اجتماعي ارادي, فهي التغير الموجه الذي تلعب فيه الارادة دورا جوهريا, ومن الممكن ان نطلق على التنمية اصطلاح التغيير فنقول ان التنمية هي التغيير الارادي الذي تسهم فيه المشيئة بدور فعال, فهي تعنى انتقال المجتمع في الحال الذي هو عليه فعلا الى الحال الذي ينبغي ان يكون عليه اصلا. [1]

2)-وهي نشاط مخطط يهدف إلى إحداث تغيرات في الفرد والجماعة والتنظيم من حيث المعلومات والخبرات ومن ناحية الأداء وطرق العمل، ومن ناحية الاتجاهات والسلوك مما يجعل الفرد والجماعة صالحين لشغل وظائفهم بكفاءة وإنتاجية عالية.

3)-وقد أصطلحت هيئة **الأمم المتحدة** عام 1956 على التنمية بأنها «العمليات التي بمقتضاها توجه الجهود لكل من الأهالي والحكومة بتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية

[1], الجوهري عبد المنعم واخرون , **في التغيير و التنمية, دراسات في التنمية الاجتماعية – مدخل اسلامي** ,القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ,1999, ص 8.

والثقافية في المجتمعات المحلية لمساعدتها على الاندماج في حياة الأمم والإسهام في تقدمها بأفضل ما يمكن».[1]

من خلال ما سبق فإن هذه التعاريف تشترك في عدة نقاط أهمها:

- تعتبر التنمية عملية شاملة ومستمرة.
- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانيات الداخلية للمجتمع .
- إنها عملية شمولية مترابطة جامعة للحاجات الإنسانية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية).
- إنها عملية حركية مستمرة متجددة تبحث عن موارد جديدة وبدائل جديدة.
- إنها عملية واعية عقلانية تعتمد الترشيد لا التبذير.
- إنها تؤدي إلى اندثار القيم البدائية المعطلة للتنمية ، وتؤدي إلى انتشار القيم التي تساعد على خلق التنمية.
- إنها عملية متوازنة في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة ، وفي تحقيق الرفاهية الاقتصادية للجيل الحالي والأجيال اللاحقة.
- إنها عملية طويلة الأمد تستخدم الموارد دون الأضرار بالبيئة.
- إنها عملية تعتمد المشاركة الشعبية في وضع السياسات التنموية وتنفيذها.
- إنها تستخدم أسلوب النظم في إعداد خطط هذه التنمية وتنفيذها.

الفرع الثاني : مجالات التنمية

تعد التنمية بمختلف انواعها ومجالاتها عملية ديناميكية مستمرة وتشمل جميع الاتجاهات تهدف الى تبديل الهياكل الاجتماعية و تعديل الادوار و المراكز و تحريك الامكانات المتعددة الجوانب بعد رصدها و توجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية و القيمية[2] . حيث سنتطرق ضمن هذا الجزء على مجمل المجالات التنموية .

---

[1] وسيلة السبتي، ، "**تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة)**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في الاقتصاد ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير,قسم العلوم الاقتصادية , 2004، ص 3.

[2] عبد الرحمان محمد الحسن ,**التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها** ، بحث مقدم للملتقى الموسوم بإستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة ، يومي 15-16 /2011 ، ص 04.

تتعدد مجالات التنمية فيما يلي :

اولا : التنمية الاقتصادية

تعرف التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الاجل لتحقيق النمو الاقتصادي بانها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة واذا كان معدل التنمية اكبر من معدل نمو السكان فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع .[1]

ثانيا : التنمية الاجتماعية

يعرفه محمود الكردي بانها هدف معنوي لعملية ديناميكية تتجسد في اعداد و توجيه الطاقات البشرية للمجتمع عن طريق تزويد الافراد بقدر من الخدمات الاجتماعية و العامة كالتعليم و الصحة و الاسكان و المواصلات ، بحيث يتيح لهم هذا القدر فرصة المساهمة و المشاركة في النشاط الاجتماعي و الاقتصادي المبذول وذلك لتحقيق الاهداف المجتمعية المنشودة .[2]

ثالثا : التنمية السياسية

يشير مصطلح التنمية السياسية الى عملية التغيير العضوي في طبيعة النظم وتتوافق فكرة التغير و نمو النسق السياسي مع خصائص حركة التصنيع الحديثة وفي ضوء هذا يعرف النسق السياسي النامي بأنه النسق الذي يتأثر بنائيا وتتعدد فيه البناءات و النظم و يتميز بخصائص الادوار الوظيفية التي تتجزأ ادوار متخصصة ضرورية لحفظ صنع القرار السياسي .[3]

رابعا : التنمية البشرية

تسعى التنمية البشرية الى وضع الناس في مستوى طموح يتوافق مع كل القضايا الانسانية وليست مجرد ابقاء الانسان على قيد الحياة من هنا كان التعليم و اكتساب المهارات الاكثر تقدما و تطورا و الصحة الجسمية و النفسية تماما كما يكون للحريات

---

[1] حسين عبد الحميد ,احمد رشوان, **التنمية ,اجتماعيا ,ثقافيا, اقتصاديا ,سياسيا ,اداريا, بشريا** , الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة 2009 ، ص126 .

[2] محمود الكردي, **التخطيط للتنمية الاجتماعية** ، مصر : دار المعارف, 1977, ص 98.

[3] حسين عبد الحميد , مرجع سابق الذكر ، ص137 .

السياسية و المشاركة الديمقراطية و تقوية مؤسسات المجتمع المدني يكون ذلك استكمالا للاحقيات التي تستهدفها التنمية البشرية. [1]

خامسا : التنمية الثقافية

هي غاية التنمية المتكاملة و تمثل وسائل التنمية و اهدافها وخياراتها في سلم القيم موصولة بالنظام الاجتماعي و الاقتصادي المحيطة به وهذا ما يجعل من التنمية ملية معقدة متعددة الابعاد و يوجهها نحو اهداف بعيدة المرمى ذات طابع ثقافي اجتماعي مما يستلزم دراسة متعددة الاختصاصات كما يقتضى التقييم و الرجوع الى المصر اي الى ثقافة المجتمع. [2] وتشمل التنمية الثقافية على القيم و انماط الحياة اما مفهوم التنمية فانه يأخذ في الاعتبار ما تخلفه من اثار في طريقة العيش و نظام القيم و اقبال الناس على الثقافة ومشاركتهم في الحياة الثقافية و الاجتماعية مع مراعاة الابعاد الثقافية فالتنمية الشاملة للجميع هي اذن التي يواكبها وعى للهوية الثقافية المتفتحة على الثقافات الاخرى .[3]

المطلب الثاني : المنظمات الدولية ودعم التنمية

طورت المنظمات الدولية عدة اليات تعاون مع المنظمات غير الحكومية و المجتمع المدني بشكل عام, وباقي دول العالم من اجل تحقيق التنمية في جل ابعادها، وذلك حسب تخصص المنظمة.

الفرع الاول : المنظمات الدولية ودعم التنمية السياسية و الاجتماعية والاقتصادية

تشهد المنظمات الدولية توسعا في نشاطاتها في المجال التنمية خاصة الرامية الى تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

اولا : **منظمة الاغذية و الزراعة للأمم المتحدة (الفاو)**

تهدف منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى تخفيف وطأة الفقر والجوع، وذلك من خلال تشجيع التنمية الزراعية، وتحسين الغذاء، والصحة الغذائية، فهي تعمل على رفع المستويات الغذائية والمستوى المعيشي، وزيادة الانتاجية الزراعية، وتحسين الحالة المعيشية لسكان الريف، وذلك من خلال المساعدة التقنية وتقديم النصائح للحكومات وإتاحة

[1] برنامج الامم المتحدة الانمائي ،**تقرير التنمية البشرية لعام 1992 في مفهوم التنمية البشرية**، الامم المتحدة ، ص ص(12،13).

[2] عفاف عبد العليم ناصر , **التنمية الثقافية و التغيير الثقافي**, الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية, 2006,ص 62.

[3] محمد احمد بيومي , **علم الاجتماع الثقافي** , الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية للنشر, 2011,ص ص (194،196).

المعلومات. وكلها تدخل في جانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الفقيرة ،وتضمّ المنظمة مصلحة للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى فريق عمل داخلي يدير العلاقات بين المجتمع المدني والفاو. ولعل احدث المشاريع التنموية التي هي بصدد انجازها مشروع تحت عنوان **العمل يدا بيد** في 27 أكتوبر 2020، الذي يمكن من التخفيف من للفقر والجوع وتحقيق الأهداف المتفق عليها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وإعلان مالابو.[1]

ثانيا : المنظمة العالمية للتجارة (OMC)

ان منظمة التجارة العالمية هي اول اطار مؤسساتي للتبادل الحر عالميا ، وهي نتاج لمخاض كبير من المفاوضات الشاقة و لمدة سبع سنوات بين 120 دولة غنية وفقيرة . وتعتبر واحدة من اصغر المنظمات العالمية عمرا ، حيث ان منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة الجات و التي انشئت في اعقاب الحرب العالمية الثانية .[2]هي "منظمة اقتصادية عالمية ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام العالمي الجديد على إدارة و اقامة دعائم النظام التجاري الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي، وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الاطراف المختلفة في العالم للوصول الى ادارة اكثر كفاءة و افضل للنظام الاقتصادي العالمي.[3]و لعل احد اهم اهداف هذه المنظمة يتمثل في :

في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة وذلك بالربط بين الجانب الاقتصادي والبيئي : بما أن تحرير التجارة الخارجية من كل القيود يحفز الإنتاج الذي يؤدي إلى استهلاك المزيد من الطاقة والموارد الطبيعية، وهو يشجع التنمية الاقتصادية العالمية ، فإن ذلك يؤثر على البيئة أحد ابعاد التنمية المستدامة، وهنا يكمن الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة للتوفيق بين التجارة العالمية وحماية البيئة . حيث يدرج اتفاق 1994 أهداف التنمية المستدامة والحفاظ

[1]منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة , **مشروع العمل يد بيد** , ت ز : 14/3/2022 سا :22.12 ، انظر : https://www.fao.org/hand-in-hand/ar/

[2]محمد ابراهيم عبد الرحيم, **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**, ، ,الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر وتوزيع ,2000 ص 137.

[3]عبد المطلب عبد الحميد ، **الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة** ,د ب :الدار الجامعية ، 2010، ص176 .

على البيئة في مدخل النص التأسيسي للمنظمة، ذلك بإنشاء لجنة التجارة والبيئة التي تهدف إلى تحديد العلاقات بين الاحكام التجارية والإجراءات البيئية.[1]

ثالثا : الاتحاد الاوروبي

في 18 من أبريل 1951 يعود تأسيس أول تجمع أوروبي عندما اتفقت ست دول أوروبية هي : فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وإيطاليا، على تشكيل المجموعة الأوروبية للفحم والصلب ، التي ستشكل نواة قيام المجموعة الاقتصادية الأوروبية ثم الاتحاد الأوروبي، حيث يهدف **الاتحاد الأوروبي الى :**

–تأسيس مواطَنة أوروبية تضمن الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية، وذلك إلى جانب العمل على ضمان مبادئ الحرية والأمن والعدل.

– دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال التأسيس لسوق مشتركة وعملة موحدة، وترسيخ أسس التنمية الإقليمية وقضايا حماية البيئة.

.–كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى تقوية دور أوروبا في العالم، عبر بلورة مواقف سياسية وأمنية موحدة، وتقوية العلاقات مع الهيئات والمنظمات والدول لتحقيق تلك الأهداف المشتركة[2].

الفرع الثاني : المنظمات الدولية ودعم التنمية البيئية والثقافية

ضمن جانب اخر تعمل بعض المنظمات الدولية في مجال التنمية الثقافية و البيئية على المستوى العالمي .

اولا : برنامج الامم المتحدة للبيئة

يلتزم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالعمل مع جميع الأطراف المعنية لدعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة السبعة عشر للتنمية المستدامة ،حيث هناك أربعة مبادئ أساسية تدعم نهج برنامج الأمم المتحدة للبيئة الجديد تجاه خطة عام 2030 تتمثل في : العالمية : التكامل – حقوق الإنسان والإنصاف –الابتكار ان تحقيق التنمية البيئية الذي يسعى اليه

[1]– عبد الجليل زيد المرهون، **التجارة والعولمة والتنمية المستدامة**، يومية الرياض, ت ز3/4/2022 : س14.22 ، انظر : www.alriyadh.com/17160

[2]قناة الجزيرة ,**الاتحاد الاوروبي** ، ت ز 23/04/2022 ، س : 4.21، انظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2010/12/23

برنامج الأمم المتحدة للبيئة وشركاؤه لا يكتمل بالنسبة له الا بتحقيق جملة من الاهداف قسمها في 17 هدفا عالميا تمثلت اهمها في :

– القضاء التام على الجوع–الصحة الجيدة والرفاهية–تعليم ذو جودة–المساواة بين الجنسين– المياه النظيفة والصرف الصحي–طاقة نظيفة وبأسعار معقولة–العمل اللائق والنمو الاقتصادي–الصناعة والابتكار والبنية التحتية –المدن والمجتمعات المستدامة –العمل المناخي –السلام والعدل والمؤسسات القوية.[1]

ثانيا : منظمة اليونيسكو (unisco)

تشجّع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) التعاون بين الدول في مجالات التربية، والعلم، والثقافة، والتواصل، من اجل المساهمة في إرساء السلام والأمن في العالم وتشجيع الاحترام العالمي للعدالة، والقانون، وحقوق الإنسان، والحريات الأساسية.

وتزوّد اليونسكو البلدان الأعضاء بخبرة في التعاون التقني، وتحضّر وتعتمد توصيات مثالية ودراسات تمهيدية ،كما تشجّع تبادل المعرفة ومشاركته ,تضمّ اليونسكو "مصلحة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات", وقد تمّ تحديد هذه العلاقات في "التوجيهات حول علاقات اليونسكو مع المنظمات غير الحكومية (Directives concernant les relations de l'UNESCO avec les ONG) ".

تهدف منظمة اليونسكو الى تحقيق تنمية ثقافية من اجل التنمية المستدامة

وفي هذا الاطار تؤكد اليونيسكو على الاولويات التالية :

1. التربية الجامعة وذات النوعية للجميع ضمان التنمية المستدامة .
2. حماية التراث الثقافي و مكافحة الاتجار غير المشروع بالمقتنيات الثقافية .
3. حل ازمة التعليم على مستوى العالم .
4. الاستثمار في الشباب للحصول على التربية النوعية لسد الطريق على التطرف العنيف.
5. التأكيد على دور حرية التعبير و الحصول على المعارف في مجالات التنمية المستدامة.
6. المساواة بين الجنسين و استقلالية المرأة من اجل التنمية و السلام المستدامين [2].

---

[1] برنامج الامم المتحدة للبيئة ,**مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة** ، ت ز : 11/4/2022 سا : 22.33 , انظر : https://www.unep.org/explore-topics/sustainable-development-goals/why-do-sustainable-,ldevelopment-goals-matte :

[2] منظمة اليونيسكو , **اهداف التنمية المستدامة**، ت ز : 17/4/2022، سا : 18.04 , انظر : https://ar.unesco.org/sdgs

خاتمة الفصل

ومن خلال ما تقدم في هذا الفصل يمكن الخروج بنتائج تمثلت في ان المنظمات الدولية هي عبارة عن هيئات حكومية دولية لها كل المقومات التي تجعلها تفرض نفسها في المسرح الدولي من ارادة ذاتية الى شخصية قانونية تمنحها اهلية التقاضي وصفة الدولية على جميع الدول احترامها ولعل جوهرها يكمن في استمراريتها و دوامها وتعزيز التعاون مع الدول في تحقيق اهداف مشتركة كما ان هذه المنظمات تضم في عضويتها الدول و هي تتنوع حسب المجالات من اقتصادية – سياسية – اجتماعية– ثقافية .ولا يمكن تجاهل الدور الهام الذي تلعبه هذه المنظمات في مجال التنمية ضمن جميع مجالاتها : كالتنمية السياسية ولعل من المنظمات الفاعلة في هذا المجال منظمة الامم المتحدة و مختلف برامجها و سياساتها والتنمية الثقافية التي تحاول ان ترسم سبلها و تدعمها و تهتم بالجانب التعليمي و الثقافي فهي بذلك تحقق تنمية ثقافية على سبيل المثال لدينا هنا منظمة اليونيسكو وكذا التنمية الاقتصادية والتي نراها من خلال منظمة التجارة العالمية و دورها القائم في احياء الاستثمارات و استقطابها والبنك الدولي وغيرها من المنظمات الدولية والتي تظهر في الاخير تقاطع التنمية مع اهداف المنظمات .

الفصل الثـــــاني

البنك الدولي و اشكالية الاستفادة

من مشاريعه التنموية

بالجزائر

مقدمة الفصل الثاني

مر الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الثمانينات بأزمات اقتصادية و سياسية صعبة على الصعيد الداخلي ، مما دفع الدولة الى التوجه للإيجاد سبل لفك الازمة ومن خلال الاقتراض من المؤسسات العالمية المالية لتمويل مشاريع تساهم في احداث تنمية حقيقية ، ومن بين المؤسسات التي استفادت منها البنك الدولي من خلال تمويل مشاريع متعددة حيث سنحاول تحليل هذا الجزء من الدراسة من خلال :

المبحث الاول : الاطار العام للبنك الدولي .

المبحث الثاني : البنك الدولي ومشاريعه التنموية في الجزائر.

المبحث الثالث : معوقات الاستفادة من مشاريع البنك الدولي في الجزائر .

المبحث الاول : الاطار العام للبنك الدولي

يعتبر البنك الدولي مؤسسات اقتصادية مالية عالمية ,يعمل على منح قروض مالية و مساعدات لمختلف دول العالم , وهذه المؤسسة لها هيكلها الخاص والوظيفي وسياستها المالية وهذا ما سنحلله ضمن هذا الجزء من الدراسة .

المطلب الاول : لمحة عن البنك الدولي

ان مؤسسة البنك الدولي ليست عبارة عن هيكل واحد لمؤسسة واحدة كما يظن البعض ، بل هو مجموعة مؤسسات تشكل معا ما يطلق عليه بمجموعة البنك الدولي .

الفرع الاول : نشأة و تطور البنك الدولي

تأسس البنك الدولي للإنشاء و التعمير المعروف بالبنك الدولي في عام 1944 بناء على دعوة من الولايات المتحدة عقد مؤتمر في "بريتون وودز" وضم 44 دولة لبحث اسس نظام النقد العالمي، بعد الحرب وقواعد التعاون الاقتصادي بين الدول ، واسفر المؤتمر عن توقيع اتفاقيات تضمنت انشاء البنك دولي للإنشاء و التعمير و صندوق النقد دولي و دخلت اتفاقية البنك حيز التنفيذ في27/2/1945 ، وتم ربطه بالأمم المتحدة بمقتضى اتفاق في 15/11/1947.[1] فقد تأسس البنك في البداية لمساعدة اوروبا على الانتعاش و استعادة عافيتها من الاثار المدمرة التي خلفتها الحرب العالمية الثانية، وقد ادى نجاح هذا المشروع الى تحويل انتباه البنك , و في غضون سنوات قليلة الى بلدان نامية اخرى ، وفي خمسينيات القرن العشرين اضحى جليا احتياج البلدان النامية الاشد فقرا لاقتراض الاموال التي تحتاجها لتحقيق النمو، وبمبادرة من الولايات المتحدة الامريكية قررت مجموعة من البلدان الاعضاء بالبنك انشاء وكالة يمكنها اقراض البلدان الاشد فقرا بموجب اقصى شروط ميسرة ممكنة وقد أطلقوا على هذه الوكالة المؤسسة الدولية للتنمية . وقد رأى مؤسسو هذه الوكالة انها تعتبر سبيلا من خلاله يستطيع اغنياء العالم الميسرين ,مساعدة فقراء العالم المعسرين .الا انهم أرادو ايضا ان تدار مؤسسة التمويل الدولية على نفس النهج و النظام الذي يدار به البنك و ، وقد اصبحت اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية للتنمية سارية النفاذ في عام 1960 و تمت الموافقة على تقديم اول قروض منها والمعروفة بالاعتمادات في

[1] محمد المجذوب, **التنظيم الدولي** ، ط8 بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية, 2006, ص ص (661،662) .

عام 1961 الى كل من شيلي و هندوراس و الهند و السودان[1]. ومنذ انشائه في عام 1944 توسع البنك الدولي من مؤسسة وحيدة الى مجموعة من خمس مؤسسات انمائية مرتبطة ارتباطا وثيقا وتطورت رسالته من كون البنك الدولي للإنشاء والتعمير اداة لتسير اعادة الاعمار و التنمية في فترة ما بعد الحرب الى التفويض الحالي الرامي الى تخفيف حدة الفقر في انحاء العالم، وذلك في اطار التعاون مع المؤسسات الاخرى و المكونة للبنك الدولي وهي المؤسسة الدولية للتنمية. [2]

وقد تجلى تطور مجموعة البنك الدولي في تنوع موظفيها ذوي التخصصات المتعددة، حيث تتضمن هذه التخصصات خبراء في : اقتصاد و السياسات العامة، و قطاعات، وعلماء اجتماع، ومنهم من يعمل في المقر الرئيسي في واشنطن ، ومنهم من يعمل ميدانيًا في البلدان المعنية.[3]

الفرع الثاني : التعريف العام للبنك الدولي

يمكن اجمالا تحديد تعريف للبنك الدولي على انه مؤسسة عالمية مالية ، ذات طابع تمولي تنشط في المجال الاقتصادي والمالي ، وتمول مختلف المشاريع التنموية حول العالم .

اولا : تعريف البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة عالمية تعاونية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلداً , وباعتباره أكبر بنك إنمائي على مستوى العالم، فإنه يساند رسالة مجموعة البنك الدولي من خلال تقديم قروض وضمانات ومنتجات إدارة مخاطر وخدمات استشارية للبلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، وكذلك من خلال تنسيق جهود الاستجابة والتصدي للتحديات الإقليمية والعالمية, ويعتبر احد الوكالات المتخصصة في الامم المتحدة التي تعنى بالتنمية وقد بدا

[1] محمد ابراهيم عبد الرحيم, **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة** ,الاسكندرية :مؤسسة شباب الجامعة , 2008 ص ص (69-70).

[2] هبة العيني ,مصطفى كافي ,خالد رسلان , **المنظمات الدولية و الاقليمية** ، عمان : دار ومكتبة الحامد للنشرو التوزيع، 2016، ص295 .

[3] البنك الدولي للإنشاء و التعمير **,نشأة البنك الدولي** ، ت ز: 22/3/2022 ، سا : 11.44، انظر: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

نشاطه بالمساعدة في اعمار اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب العالمية الثانية في (بريتون وودز) الامريكية ويركز البنك ايضا البنك الى الكوارث الطبيعية و الطوارئ الانسانية و احتياجات اعادة التأهيل اللاحقة للنزاعات و التي تؤثر على الاقتصاديات النامية و التي هي في مرحلة تحول[1].ونجد ان للبنك طبيعة مزدوجة حيث يقوم بإصلاح و تجديد وسائل و ادوات الانتاج التي دمرتها الحروب وكذلك تنمية الموارد الاقتصادية و رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء النامية .[2]

ثانيا : التعريف القانوني للبنك

نصت المادة 07 من البند الثاني من الاتفاقية الانضمام المتعلقة بالبنك الدولي على ان يكون للبنك الدولي الشخصية القانونية الكاملة كما تكون له على وجه الخصوص :

- ✓ اهلية التعاقد .
- ✓ اكتساب ملكية العقارات و المنقولات و التصرف فيها .
- ✓ اتخاذ الاجراءات القانونية و القضائية اي حق التقاضي. [3]

فمن خلال هذه المادة اتضح بان البنك الدولي هو منظمة ذات عضوية دولية تحوز على الشخصية القانونية المستقلة و الارادة الذاتية وتهدف لتحقيق وتجسيد مساعي عريضة كما انها وتكتسي اهمية و رتبة دولية معترف بها لا يمكن انكارها .

ثالثا : المؤسسات المكونة للبنك الدولي

تتكون مجموعة البنك الدولي من خمس مؤسسات تتمثل في :

1)–البنك الدولي للإنشاء و التعمير(IBRD) .

2)– <u>مؤسسة التنمية الدولية (IDA)</u> : تعد ذراع البنك الدولي الذي يضطلع بمساعدة اشد بلدن العالم فقرا ،و تهدف هذه المؤسسة الى تخفيض اعداد الفقراء من خلال تقديم اعتمادات بدون فائدة، ومنح لبرامج تستهدف تعزيز النمو الاقتصادي و تخفيف حدة التفاوت و عدم المساواة و تحسين الاحوال المعيشية للشعوب.

---

[1] جميل محمد خالد ,**اساسيات الاقتصاد الدولي** ، الاردن :الاكاديميون للنشر و توزيع , 2014 ، ص 342.

[2] خالد سعد زغلول حلمي, **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ,دراسة قانونية و اقتصادية** ,الكويت :لجنة التأليف و التعريب و النشر, 2000, ص197.

[3] عبد المعز عبد الغفار نجم ، **الجوانب القانونية للبنك الدولي للإنشاء و التعمير** ، القاهرة : دار النهضة , 1976 ، ص23.

3)-**مؤسسة التمويل الدولي (IFC)**: انشات في يوليو عام 1957 وتم اعلانها كوكالة متخصصة من وكالات هيئة الامم المتحدة في فبراير 1957 ، باعتبارها هيئة دولية ذات استقلال مالي و اداري كاملين وان ارتبط نشاطها بالبنك الدولي الذي تتعاون معه تعاونا وثيقا في برامجها الاستثمارية و التمويلية. و هذه المؤسسة هدفها الربح اي تحقيق الربح وتقوم بتشجيع رؤوس الاموال للاستثمار في القطاع الخاص في الدول النامية و تتكون من 172 عضوا مركز هذه المؤسسة واشنطن . [1]

وهي تضم 189 بلدا عضوا و لكي يتمكن اي بلد من الانضمام الى مؤسسة التمويل الدولية يجب :

- ✓ ان يكون عضو في البنك الدولي .
- ✓ ان يوقع على اتفاقية انشاء مؤسسة التمويل الدولية.
- ✓ ان يكون قد اودع لدى الامانة المؤسسية لمجموعة البنك الدولي وثيقة اعلان قبول اتفاقية انشاء مؤسسة التمويل الدولية .[2]

4)-**هيئة ضمان الاستثمار المتعدد الاطراف(MIGA):** والتي انشات في عام 1988م، وذلك بغرض تشجيع الاستثمار المباشر في الدول النامية ، من خلال تقديم الضمانات ضد المخاطر الغير تجارية مثل : الاضطرابات السياسية ، تقديم خدمة التسويق الدولي للمشروعات الاستثمارية للدول النامية و تضم هذه الهيئة 141 عضوا و مركزه الرئيسي في واشنطن . [3]

5)-المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار(ICSID): انشا في عام 1966 وذلك بغرض تقديم وسائل فض المنازعات بين المستثمرين الاجانب، من ناحية و الدول النامية من ناحية اخرى، و يتكون المركز من 127 عضوا [4]. هو يسعى الى تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمار بين المستثمرين الاجانب و البلدان المستضيفة .[5]

رابعا : شروط عضوية البنك الدولي

---

[1] يونس احمد البطريقة ,**اقتصاديات المالية العامة**، بيروت : الدار الجامعية, 1984 ، ص 53 .

[2] محمد ابراهيم عبد الرحيم, مرجع سبق ذكره، ص 30.

[3] هبة العيني , واخرون , **المنظمات الدولية و الاقليمية** , عمان: دار ومكتبة حامد للنشر و التوزيع , 2015 ، ص 306.

[4] هبة العيني واخرون ، مرجع سبق ذكره , ص ص (306-307).

[5] جميل محمد خالد، **اساسيات الاقتصاد الدولي** ، مرجع سبق ذكره ، ص ص(342- 343).

حسب نص المادة الثانية من اتفاقيته فان اعضاء البنك هم الدول الاعضاء في صندوق النقد الدولي ،أي ان عضوية صندوق النقد الدولي تعد شرطا ضروريا لعضوية البنك. و من حق الدولة العضو ان تنسحب من البنك في أي وقت تشاء ، كما ان من سلطة البنك ايقاف العضو الذي يخل بالتزاماته تجاه البنك. وتفقد الدولة عضويتها في البنك بطريقة اوتوماتيكية اذا ما فقدت عضويتها في صندوق النقد الدولي.[1]

الفرع الثالث : اهداف ومهام البنك الدولي

لكل منظمة دولية اهداف ومهام تسعى لتحقيقها من خلال انشطتها و اختصاصاتها, وبما ان البنك الدولي منظمة دولية سنعرج على التعرف على اهم اهدافه ومهامه.

ولا : اهداف البنك الدولي

من بين ابرز اهداف البنك الدولي :

- اعادة بناء اقتصاديات الدول الاعضاء بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية وذلك بتوفير رؤوس الاموال للاستثمارات الانتاجية سواء في صورة قروض او استثمارات اجنبية بغرض زيادة مستويات التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو الاقتصادي.
- التشجيع على الاستثمار الدولي لتحقيق النمو ،و فقا للشروط التجارية في اقاليم الدول الاعضاء و تقديم المساعدات للتحول من اقتصاديات الحرب الى اقتصاديات السلام و العمل على ربط دول العالم الثالث باقتصاد السوق تشجيع الاستثمارات الدولية .
- اجراء عملية تصنيف المشروعات الاقتصادية الاكثر نفعا من اجل اعطائها الاولوية في الانتفاع من القروض و التسهيلات الاستثمارية .
- تشجيع الاستثمارات الاجنبية الخاصة عن طريق الضمان او المساهمة في القروض أو الاستثمارات الاخرى التي تجري بها القطاع الخاص و ذلك بتقديم التمويل بشروط معقولة للأغراض الانتاجية .[2]

ثانيا : مهام البنك الدولي

[1] محمود يونس, **اقتصاديات دولية**, مرجع سبق ذكره ، ص397.

[2] مدني بن شهرة, **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية** , الجزائر : جامعة ابن خلدون 2008 ، ص ص(67-68).

يقوم البنك الدولي بمهام عديدة على المستوى العالمي تتمثل في :

- ❖ يعتبر البنك الدولي مصدرا مهما لتقديم المساعدات المالية و الفنية للبلدان النامية في جميع انحاء العالم ويساعد حكومات البلدان النامية على تخفيض اعداد الفقراء عن طريق توفير الاموال و الخبرات الفنية ضمن مشروعات التعليم و الرعاية الصحية والبنية الاساسية و الاتصالات و اصلاحات الاجهزة الحكومية و اغراض اخرى كثيرة.[1]
- ❖ يساعد على ضمان إمكانية استدامة التقدم المحرز على صعيد الحد من الفقر وتوسيع نطاق الرخاء. ويشدد على مساندة الشريحة الأدنى من البلدان متوسطة الدخل في سبيل نهوضها الاقتصادي.
- ❖ يعمل أيضًا على توسيع نطاق القدرات لمساعدة البلدان على التعامل مع أوضاع الهشاشة ومواقف الصراع كشريك طويل الأجل.
- ❖ يعمل على زيادة مساندته لجميع البلدان متوسطة الدخل في أوقات الأزمات.
- ❖ يتيح للبلدان متوسطة الدخل و الفقيرة المتمتعة بالأهلية الائتمانية، حلولا مالية مبتكرة، مثل : (القروض والضمانات ومنتجات إدارة المخاطر)، والمعرفة والخدمات الاستشارية (شاملة على أساس استرداد التكاليف) .
- ❖ تساعد الخدمات الاستشارية للبنك في مجال الديون العامة وإدارة الأصول الحكومات ومؤسسات القطاعات الرسمية والمنظمات الإنمائية، على بناء القدرات المؤسسية لحماية الموارد المالية وزيادتها.
- ❖ يساند البنك الدولي جهود الحكومات الرامية لتدعيم إدارة الشؤون المالية العامة، وتحسين مناخ الاستثمار، ومعالجة الاختناقات التي تعوق تقديم الخدمات، وتعزيز السياسات والمؤسسات.
- ❖ يدخل البنك في شراكات مع البلدان مع ظهور وتطور التحديات من خلال منتجات مالية مبتكرة، ومجموعة واسعة النطاق من المنتديات العالمية.[2]

---

[1] هبة العيني واخرون ، مرجع سابق الذكر ، ص 298.

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، **مهام البنك الدولي** . ت ز :17/4/2022 ، سا : 13.22: انظر : https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are.

❖ يخصص البنك حوالي 3% من ميزانيته الادارية للاهتمام بمجال البحث العلمي اضافة الى تكوين الموظفين الدوليين فيه ،على اساليب الادارة و استراتيجيات الادارة الاقتصادية و في خصوص هذا الصدد تم انشاء معهد التنمية الاقتصادية .[1]

المطلب الثاني : الجانب الاداري والمالي للبنك الدولي

للتعرف على الجانب الهيكلي للبنك الدولي كمؤسسة اكثر، لابد من تحليل الجانب الاداري والمالي.

الفرع الاول : الهيكل التنظيمي ونظام التصويت في البنك الدولي

يضم الهيكل التنظيمي للبنك الدولي عدة اجهزة ادارية تؤثر في قوة ومكانة الدول المساهمة فيه ، ومن هنا تظهر لنا اهمية نظام التصويت داخله .

اولا : التعريف بالهيكل التنظيمي للبنك الدولي

البنك الدولي يشبه مؤسسة تعاونية ، تعتبر البلدان الأعضاء فيها مساهمين فيها . ويُمثّل المساهمون من خلال مجلس المحافظين ، وهم كبار واضعي السياسات فيه. وبصفة عامة يكون المحافظون من وزراء المالية أو وزراء التنمية في البلدان الأعضاء. ويجتمعون مرة واحدة في السنة في الاجتماعات السنوية لمجالس محافظي مجموعة البنك الدولي و صندوق النقد الدولي. ويفوض المحافظون واجبات محددة إلى 25 مديراً تنفيذياً يعملون داخل مقر البنك. و يعيّن كل بلد من البلدان الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من أسهم رأس المال مديراً تنفيذياً يمثله، في حين يتم تمثيل البلدان الأعضاء الآخرين عن طريق مديرين تنفيذيين منتخبين، و يرأس رئيس مجموعة البنك الدولي اجتماعات مجلسي المديرين التنفيذيين وهو المسؤول عن إدارة البنك بصفة عامة . ويتم اختيار رئيس البنك لفترة خمس سنوات قابلة للتجديد من قبل مجلس المديرين التنفيذيين. اما **المديرون التنفيذيون** يشكلون مجلسي المديرين التنفيذيين بالبنك. وعادة ما يجتمعون على الأقل مرتين كل أسبوع للإشراف على عمل البنك ، ويشمل ذلك : الموافقة على القروض و الضمانات ، والسياسات الجديدة، والميزانية الإدارية ، واستراتيجيات المساعدة القطرية ، وقرارات الإقراض والقرارات المالية.

[1] محمد صاحب سلطان " **العلاقات العامة فَي المنظمات الدولّية** " ، ط1 ، عمان : دار المسيرة للنشر و التوزيع , 2012, ،ص93.

ويقوم البنك الدولي بأعماله اليومية تحت قيادة وتوجيه الرئيس وجهاز الإدارة العليا وكبار الموظفين ونواب الرئيس المسؤولين .[1]

ثانيا : دور المجالس المكونة للبنك الدولي

1)-دور مجالس المحافظين : وفقاً لاتفاقية إنشاء البنك الدولي، تُخوّل جميع صلاحيات البنك لمجالس المحافظين، وتُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار فيه. إلا أن مجالس المحافظين تفوض جميع صلاحياتها إلى المديرين التنفيذيين، وتتضمن هذه الصلاحيات:

- الموافقة على دخول أعضاء جدد أو إيقاف عضويتهم.
- زيادة أو تخفيض رأس مال البنك المصرح به.
- تحديد أوجه توزيع صافي دخل البنك.
- البث في الاستئنافات المقدمة من المديرين التنفيذيين عن تفسير أحكام اتفاقية إنشاء البنك الدولي.
- اتخاذ ترتيبات شاملة رسمية للتعاون مع منظمات دولية أخرى.
- زيادة عدد المديرين التنفيذيين المنتخبين.
- الموافقة على تعديلات اتفاقية الإنشاء[2].

2)-مجلس المدراء : يتألف مجالس المديرين التنفيذيين من رئيس مجموعة البنك الدولي و 25 مديراً تنفيذياً ، يعملون كوحدة واحدة، ويرأس الرئيس مجالس المديرين التنفيذيين، وليس له في العادة أن يشترك في التصويت إلا في حالة تعادل الأصوات، ولا يجوز للمديرين التنفيذيين بصفتهم الفردية مباشرة أية صلاحيات أو إلزام البنك أو تمثيله ما لم تخولهم مجالسهم بالقيام بذلك تحديداً. ويتمتع المديرون التنفيذيون المناوبون بكامل الصلاحية للتصرف في حالة غياب المديرين التنفيذيين المعنيين، ويقوم مستشارون بمساعدة المديرين التنفيذيين في مباشرة أعمالهم، ويمكنهم إلى جانب المديرين التنفيذيين المناوبين حضور معظم اجتماعات المجالس بصفة استشارية دون التمتع بحق التصويت. ان مجلس

[1] البنك الدولي للإنشاء و التعمير , **الهيكل التنظيمي للبنك الدولي** , ت ز : 2/3/2022 س: 14.11، انظر : https://www.albankaldawli.org

[2] البنك الدولي للإنشاء و التعمير , **دور مجالس المكونة للبنك الدولي** ت ز : 2/3/ 2022 سا : 14.30, انظر : https://www.albankaldawli.org

المديرين يتكون من 12 عضوا ، تعين الدول الخمس الكبرى خمسة منهم و تنتخب الدول الاخرى بقية الاعضاء و يجتمع هذا المجلس مرة كل شهر. [1]

ثانيا : نظام التصويت داخل البنك الدولي

اعتمد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي نظام التصويت المرجح، وبموجب اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ويشترط على أي بلد يتقدم بطلب عضوية في الصندوق أن يقدم بيانات عن اقتصاده ، تتم مقارنتها مع بيانات البلدان الأعضاء الأخرى التي تتماثل اقتصاداتها معه من حيث الحجم. ومن ثم تُخصص حصة لهذا البلد تعادل نسبة اكتتابه في الصندوق، ويحدد ذلك قوته التصويتية في الصندوق[2].

الفرع الثاني : مصادر وسياسة تمويل البنك الدولي

يعد فهم المصادر المالية للبنك وكذا سياسته التمويلية امرا مها وذلك لارتباطها بجانب القروض وهذا ما سنبينه ضمن هذا العنصر من الدراسة.

اولا : مصادر تمويل البنك الدولي

ان البنك الدولي كمنظمة تمويلية تتبع سياسات تجارية، حيث يعتمد عند قيامه بالعمليات المصرفية على الاموال التي يقترضها من الافراد و الهيئات الخاصة اكثر من اعتماده على موارده الاصلية ، حيث يقدم القروض للمساهمة في مشروعات محددة وفي حدود جانب معين من النفقات ، وكذلك يبحث البنك عن حماية موقعه كدائن من خلال الشروط والاستراتيجيات او البرامج المفروضة لتلقي القروض[3].ويحصل البنك على معظم موارده المالية من الأسواق المالية العالمية. وقد أتاح له ذلك تقديم أكثر من 500 مليار دولار من القروض لتخفيف حدة الفقر في مختلف أنحاء العالم منذ عام 1946، علما بأن رأس المال الذي دفعته حكومات البلدان المساهمة يبلغ حوالي 14 مليار دولار فقط ,ويعتمد البنك الدولي للإنشاء و التعمير في اقراضه للبلدان النامية بشكل رئيسي على بيع سندات

[1] محمود يونس **اقتصاديات دولية** , ط1, د ب :الدار الجامعية للنشر والطباعة و التوزيع , 2009 ص 385.

2 البنك الدولي للإنشاء والتعمير , **قوة التصويت** , ت ز : 16/4/2022- سا : 00.15 انظر :
https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/directors

[3] ياسين عبيدات , "**تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل –دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء** –"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير, في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سطيف ، تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ، 2012 ، ص56.

تتمتع بتصنيف انتمائي مرموق في الاسواق المالية العالمية.[1] وبالنسبة للحصص فنجد حوالي 43 %من حصص الدول في راس المال البنك تمتلكها الدول الكبرى و هي الولايات المتحدة الامريكية ,و اليابان ,و المانيا, و فرنسا ,و بريطانيا ، كما تمتلك هذه الدول القوة التصويتية، بحوالي 40% من عدد الاصوات.[2]

ثانيا : سياسة البنك الدولي التمويلية

يتمتع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بدرجة التصنيف الائتماني منذ عام 1959، وتتيح له هذه الدرجة المرتفعة الاقتراض بتكلفة منخفضة، وتمكين البلدان النامية من الحصول على رأس المال بشروط جيدة وميسورة ، مع استكمال أو تحفيز تمويل القطاع الخاص في أغلب الأحيان، حيث يحقق البنك الدولي دخلاً سنوياً من العائد على حقوق ملكيته، ومن هوامش أسعار الفائدة الصغيرة التي يحتسبها على القروض التي يقدمها، وتغطي هذه العائدات مصاريف التشغيل الخاصة بالبنك ، وتذهب إلى الاحتياطات لتعزيز الموقف المالي له، كما أن جزءاً منها يتم تحويله سنوياً إلى المؤسسة الدولية للتنمية.[3]

<u>المبحث الثاني</u> : البنك الدولي ومشاريعه التنموية في الجزائر

تظهر العديد من الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية نهاية الثمانينات ،كأحد الاسباب لتوجه الجزائر نحو الاقتراض من البنك الدولي وغيره من المؤسسات المالية ، وذلك بالاستفادة منه بمشاريع تنموية متعددة .

المطلب الاول : الظروف السياسية والاقتصادية و التوجه للمؤسسات المالية الدولية

توجهت الجزائر لطلب المساعدات و الاعانات المالية من البنك الدولي، خاصة في فترة الثمانينات و التسعينات نتيجة لتفاقم مشاكلها الداخلية التي شهدتها .

[1] هبه العيني واخرون , مرجع سابق الذكر ، ص ص (301، 303).

[2] عبد المعز عبد الغفار نجم ، مرجع سابق الذكر ، ص ص (33-34).

[3] مجموعة البنك الدولي للإنشاء و التعمير, **التاريخ** ت ز : 2022/4/7 ، س: 14.48, انظر : https://www.albankaldawli.org

الفرع الاول : الظروف السياسية في الجزائر في فترة الثمانينات

شهدت الاوضاع السياسية فترة الثمانينات حالة عدم استقرار, في الجزائر ، فقد شهدت العديد من موجات الغضب الجماهيري , والتي ادت بدورها الى اصدار العديد من القرارات، مهدت لصدور دستور 1989 .

اولا : مظاهرات اكتوبر 1988 :

هي عبارة عن أحداث عرفتها الجزائر في أكتوبر 1988 م ، خرج خلالها الجزائريون إلى الشوارع احتجاجا على واقعهم ومطالبين بإصلاحات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وانتهت بإقرار دستور جديد أنهى مرحلة الأحادية الحزبية وفتح باب التعددية السياسية والإعلامية. ولقد ظهرت الأحداث إبان حكم الرئيس الراحل الشاذلي بن جديد، حيث بدأت إرهاصاتها تظهر يوم 25 سبتمبر 1988 عندما نددت نقابة شركة سوناكوم (الشركة الوطنية للسيارات الصناعية) في لقاء عقدته بالفساد. وفي الرابع من أكتوبر 1988 ظهرت مناوشات بأحياء عدة بالعاصمة الجزائرية، لتنفجر الأحداث في الخامس من الشهر والعام ذاته، حيث اعترضت مجموعة من الشباب وسط حي باب الوادي الشعبي حافلة وأنزلوا كل ركابها وأضرموا فيها النار. واستهدف المحتجون خصوصا كل ما يرمز للدولة الجزائرية مثل المقرات الحكومية والأمنية. وقد رفع المتظاهرون الذين خرجوا إلى الشارع العديد من المطالب ، منها: بتحسين الظروف المعيشية وبالعدالة الاجتماعية والانفتاح والحرية والديمقراطية. وقد أجبرت تلك الأحداث الرئيس الشاذلي على الاستجابة لتلك المطالب ، حيث تعهد بتنفيذ إصلاحات سياسية ، توجت بدستور 23 فبراير 1989 ، مما سمح بإنشاء أكثر من ستين حزبا سياسيا وإنهاء حكم الحزب الواحد كما ظهرت في البلاد تعددية إعلامية.[1]

ثانيا : التحول الديمقراطي للجزائر و صدور دستور 1989

1)-تعريف الديمقراطية : يعني تحرر صلاحية القوانين من تسلط الدولة, كما يعني هذا المبدأ الفصل بين السلطات ,الذي يقيد سلطة القائمين على حكم كلا على انفراد اما العلاقة الجوهرية للديمقراطية فهي متمثلة بالإضافة الى ذلك في ضمان الحقوق المدنية, و حقوق

[1] قناة الجزيرة الاخبارية , **وثائق و احداث** ,ت ز 1/5/2022 سا 20.33، انظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15

الانسان , وهي الحقوق التي تؤدي من حيث المبدأ الى تقييد سلطة الدولة, كما انها تعد شرطا لتشكيل ذلك المجتمع التعددي, الذي يجب ان يتيح التعبير الحر عن مصالح و اهتمامات مختلفة دون التخوف من القمع و تندرج حرية الصحافة كذلك في هذا السياق .[1]

2)- <u>دستور 1989 وبداية التحول الديمقراطي في الجزائر</u> : لقد كان للعامل الاقتصادي والسياسي دور بارز في دفع النظام الجزائري لتبني انفتاحات و اصلاحات هيكلية و تحولات ديمقراطية في ظل استمرار الفشل الاقتصادي و السياسي الذي اصبح ظاهرة مميزة و في ظل نظام الحزب الواحد و النظام العسكري .[2] فالمتتبع للأوضاع السياسية والأمنية بالجزائر يلاحظ الاوضاع الغير مستقرة ابتداء من 1988 والتي تعتبر الانطلاقة الفعلية للبدء في محاولة تكريس التحول الديمقراطي من خلال التغييرات التي مست النظام السياسي على مختلف الاصعدة ، أما من الناحية الدستورية فقد تم إقرار دستور 23 فبراير 1989 ، كآلية رقابية تنظم عملية التحول إلى التعددية السياسية وفق قوانين.[3] حيث يعد هذا الدستور الوثيقة القانونية التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر.[4]

3)- **<u>التعددية الحزبية ومنح الحريات العامة في ظل دستور 1989</u>** :المميز في هذا الدستور هو إقرار مبدأ التعددية الحزبية والمنظمات المدنية والمجالس المنتخبة، كخطوة أولى في مجال التشريع، باعتبار أن الجزائر إبان تلك الفترة كانت خاضعة لحزب جبهة التحرير الوطني ، المسيطر على مختلف المجالات ، لذا تبنى هذا الدستور البعض من احكام دستور 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي خصوصا ما تعلق بتنظيم السلطات، كما اعتبر الشرعية الدستورية و الاسلام مصدر من بين المصادر.[5] اضافة الى فتح المجال امام مختلف الاطراف للمشاركة في الحياة السياسية من خلال نص المادة 40 منه ،وقد

---

[1] اندرياس فيرايكه, واخرون , **اطلس العلوم السياسية** , تر : سامي ابو يحي , بيروت : المكتبة الشرقية, 2012, ص85.

[2] حمدي عبد الرحمن ، **إفريقيا والقرن 21 رؤية مستقبلية** ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 1997 ، ص 9.

[3] عبد النور، ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**، القاهرة: دار الكتاب الحديث. 2010 ، ص ص(88-89).

[4] عبد النور ناجي ، "**تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري 2004-1989**," رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري, قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، 2005 ، ص162.

[5] خديجة بن طلاع , **التحول الديمقراطي في الجزائر الواقع و الرهانات المستقبل في ظل الاطر القانونية و الدستورية (دستور 1989)**, مجلة صوت القانون ,المجلد السابع, العدد2,2020 ص ص(68-69).

جسد المشرع الجزائري مضمون هذه المادة بإصدار قانون رقم 11/89 المؤرخ في 05 جويليا 1989 المتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي ، حيث تسارع المواطنون الى تقديم طلبات لإنشاء احزاب ، وقد اعتمدت وزارة الداخلية في اقل من سنة اكثر من ستين حزبا تظم مختلف التوجهات السياسية و الايديولوجية .[1] كذلك تضمن دستور 1989 في جانب دعم الحريات العامة ما يلي :

-حريات التعبير ، وإنشاء الجمعيات ، والاجتماع ، مضمونة للمواطن وذلك حسب المادة : 39 .

-حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به . ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية ، والوحدة الوطنية والسلامة الترابية ، واستقلال البلاد ، وسيادة الشعب حسب المادة : 40 .[2]

الفرع الثاني : الظروف الاقتصادية في فترة الثمانينات

شهدت الاوضاع الاقتصادية بدورها حالة من الضعف في الجزائر فترة الثمانينات ، وذلك لعدة عوامل, اثرت في توازن الاقتصاد الجزائري.

اولا :تداعيات ازمة النفط العالمية لسنة 1986

بعد انهيار اسعار البترول دخلت الدولة الجزائرية في ازمة اقتصادية، تمثلت في تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري سنة 1986 بحوالي 1.393 مليار دولار ، والذي تسبب في احداث اختلال هيكلي، فرض على سلطاتها العمومية مراجعة القوانين الاقتصادية التي كان يسير عليها الاقتصاد، لتباشر في الاصلاحات الهيكلية للقطاع الاقتصادي مع بداية الثمانينات، وقد تزامنت مع المخطط الخماسي الاول (1980-1984) ومع تغيير نظام اتخاذ القرار الذي كان مركزيا الى نظام لا مركزي وفق قانون 86-12 الرامي الى الاصلاحات التالية :

-تقليص دور الخزينة المتعاظم في تمويل الاستثمارات المنصوص عليه في قانون 1971 مع دعم الجهاز المصرفي في توفير الموارد المالية الضرورية للتنمية الاقتصادية .

---

[1] خالد، حساني، " **المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسات العملية**"،مجلة الفقه و القانون، المركز المتوسطي للدراسات القانونية و القضائية ،المغرب، العدد الثالث ، يناير 2013 ، ص 2.

[2] دستور 23 فيفري 1989 الجزائري ، المواد : 39، 40 .

-بموجب هذا القانون تم الفصل بين البنك المركزي كمقرض اخير و بين نشاطات البنوك التجارية ، الامر الذي سمح بإقامه قنوات لتمويل المعتمد على الادخار العام و اعادة توجيهه نحو الاستثمار الحقيقي .

-تجسيد دور البنك المركزي كسلطة نقدية مع تعزيز وظائفه الرئيسية ،وان كانت هذه المهام تسيير وفق توجيه الحكومة المتمثلة في السلطة التنفيذية .

-ان اثر الازمة كان عميق في الاقتصاد الجزائري مما جعل السلطات العمومية آنذاك تواصل سياسة الاصلاحات الاقتصادية مع اعطاء الاولية لوحدات الاقتصاد الجزئي، و التي راهنت عليها الدولة و التي دفعت السلطات العمومية الى اعادة النظر في القوانين الاقتصادية بما فيها قطاع البنوك سنة 1988 .[1]

-يوصف عام 1986 الاسود بتروليا حيث تدهورت اسعار البترول الى اقل من 13 دولار للبرميل الواحد.[2] وتلت الأزمة النفطية لعام 1986، أزمة اقتصادية حادة في الجزائر، بسبب انهيار القدرة الشرائية للمواطنين وفقدان المواد الغذائية في المحلات التجارية، والتضخم الكبير الذي تجاوز 42%، ما دفع إلى انتفاضة اكتوبر 1988 التي انهت نظام الحزب الواحد، وادخلت البلاد إلى التعددية السياسية. وانخفض معدل النمو الاقتصادي في عامي 1986 . 1987 إلى 1%، بعدما كان 3.5% عام 1985، وانهارت عوائد الصادرات بأكثر من 42% إلى 7.4 مليارات دولار عام 1986، وساهم كل ذلك بارتفاع حجم الدين العام، فقفزت خدمة هذا الدين من الناتج المحلي من 8.27% عام 1986 إلى 21.7% عام 1991، واضطرت الجزائر في ذلك الوقت إلى طلب قروض ومساعدات خارجية وتبني خيار الإصلاحات من المؤسسات الدولية والتي كانت تعتبر ورقة ضغط خارجية عليها[3].

---

[1] بلعزوز بن علي ,كتوش عاشور , **دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية** , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,جامعة شلف, الجزائر, العدد 16, 2017 ص 43 .

[2] بن علي بلعزوز, ضالع دليلة , **ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر**, دراسات اقتصادية , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية ,جامعة زيان عاشور بالجلفة , الجزائر , ص195.

[3] يقين حسام الدين , **انهيار النفط يستدعي كابوس 1986 في الجزائر** , العربي الجديد , ت ز 27/5/2022 سا 17.46, انظر https://www.alaraby.co.uk :

ثانيا : دور الازمة النفطية في الانتقال من النهج الاشتراكي الى اقتصاد السوق :

فرضت الازمة النفطية على الجزائر انتقالها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، قد عرفت في هذه المرحلة دفعة قوية لنشاطات عديدة ، كما طبقت اجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي ، فالدولة تخلت عن مراقبة الاسعار واحتكار التجارة الخارجية. كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية ، حتى عمدت على المحافظة على النتائج الايجابية لهذين الإجراءين المتلازمين ، من خلال تدعيمها بإجراءات اخرى ضمن اصلاحات مؤسساتية اجرتها الدولة على نطاق واسع وعلى المدى المتوسط والطويل .[1]

وهكذا تم الدخول في تصحيحات جديدة عرفت آنذاك بإعادة الهيكلة العضوية و المالية و التي تضمنت الخطة الخماسية للتنمية ، استمرت الى سنة 1988 ليشرع في اصلاحات اخرى بعدها تقوم على منح الاستقلالية للمؤسسات العمومية ،ونتيجة انهيار اسعار النفط في سنة 1986 ، تم القيام بمجموعة من الاصلاحات لكن بطريقة مختلفة عن سابقاتها ، تميزت بموقف الدولة من النشاط الاقتصادي الجزائري ودور القطاع العام حيث تم اعادة النظر في ملكية الدولة و ادارة المؤسسة و الفصل بينهما . وما ترتب عن ذلك من تبعات على الصعيد الاجتماعي و السياسي للبلاد والتي شكلت البوادر الاولى للدخول في اقتصاد السوق و باليات جديدة طبعها التخلي عن منطق الاقتصاد الاشتراكي الذي عمر لسنوات طويلة و الاندماج في منظومة اقتصادية جديدة تعرف باقتصاد السوق . [2]

المطلب الثاني : تحليل مشاريع البنك الدولي في الجزائر

استفادت الجزائر كغيرها من الدول من مشاريع البنك الدولي و التي بلغت 91 مشروعا ، في مجالات وقطاعات مختلفة .

[1] سعدون بوكبوس ، **الاقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية** " الجزائر : دار الكتاب الحديث، 2013 ، ص299 .

[2] ناصر دادي عدوان ، **اقتصاد المؤسسة** ,ط2، الجزائر : دار المحمدية العامة,, ص 183.

الفرع الاول : مشاريع البنك الدولي المنفذة في الجزائر

شهدت مشاريع البنك الدولي في الجزائر تنوعا عدديا و ميدانيا في المشاريع كما اتسمت هذه المشاريع بنطاق مالي جيد لتسير مختلف هذه المشاريع حيث بلغ عددها (70) مشروع منفذ .

اولا : استراتيجية تعاون الجزائر مع البنك الدولي

حاليا ترتبط الجزائر باستراتيجية خاصة للتعاون مع البنك الدولي ، حيث تركز على ثلاثة مجالات وهي تحقيق الاستقرار المالي للموازنة من خلال تدابير جديدة لعائدات النفط ، وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار ومشاركة القطاع الخاص ، وتحسين استفادت السكان من الخدمات بما يمكن من المشاركة في اقتصاد السوق ،ومند سنة 2003 اعتمد البنك الدولي علي خطة عمل بشان الجزائر بهدف تشجيع النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006/2004 بما يضمن توفير مناصب العمل خارج المحروقات للاستفادة من قوة العمل المتزايدة ، وتفادى التوترات الاجتماعية ،إن هذه الاستراتيجية تهدف إلى التعاون بين الجزائر والبنك الدولي للوصول إلي أداء أحسن للاقتصاد ،ورفع معدل النمو الاقتصادي ودعم قدراته التنافسية والمؤسساتية ، وهذه الاستراتيجية جاءت للرد علي التحديات الإنمائية التي تواجه الجزائر .[1]

ثانيا : مجالات مشاريع البنك الدولي في الجزائر

تضمنت قائمة مشاريع البنك الدولي في الجزائر حوالي 91 مشروعا وهذا ابتداء من سنة 1955 الى 2022 ، حيث ادرجت العديد من المشاريع و شهدت تنوع و حجم تمويلي معتبر وهناك من المشاريع من نفذت و من هي في طور التنفيذ و هناك من باتت معلقة لعدة اسباب و من بين المشاريع المنفذة والتي شملت العديد من المجالات هي كالاتي :

1)-مجال الموصلات و النقل : تميز هذا المجال باهتمام بالغ من الدولة الجزائرية ودعم مادي ملموس، فكانت القروض الممنوحة من البنك تشمل الطرقات السريعة و الموانئ

[1] حاكمي بو حفص،**الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا** , مجلة اقتصاديات في شمال افريقيا ,جامعة وهران, الجزائر, العدد 7, ص ص(17-18) .

وطرق السكك الحديدية وهنا سنعرضها حسب ما تقدم به البنك الدولي عن تاريخ تنفيذها و التكلفة الكلية للمشروع اي قيمة القرض الممنوح .

ا)-**مشاريع البنك الدولي الممولة في الطريق السريع** : لمعرفة المزيد حول المشاريع الممولة في الطريق السريع انظر الجدول ادناه :

الجدول رقم (1) : **مشاريع البنك الدولي في الجزائر الممولة على مستوى الطريق السريع**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	الطريق السريع 1	1973	14 جوان 1973	18.50 مليون دولار امريكي
2	الطريق السريع 2	1977	21 افريل 1977	41.00 مليون دولار امريكي
3	الطريق السريع3	2003	15 جانفي 2003	126.00 مليون دولار امريكي
4	الطريق السريع4	1980	8 جويلية1980	110.00 مليون دولار امريكي
5	الطريق السريع 5	1987	12 ماي1987	120.00 مليون دولار امريكي
6	الطريق السريع6	1995	31 جانفي 1995	130.00 مليون دولار امريكي

المصدر :البنك الدولي ,**حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, ت ز : 2022/3/22 س17.22

: انظر : https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P116176

يظهر الجدول اعلاه عن تمويل البنك الدولي لست مشاريع كبرى منفذة تحت مسمى الطريق السريع (1.2.3.4.5.6) وذلك من سنة 1973 الى سنة 2003 حيث تراوحت تكلفة هذه المشاريع من (41.00الى 130.00) مليون دولار امريكي وهي ارقام مالية ضخمة تعطي قراءة اولية عن مشاريع ضخمة خاصة اذا

تم الاستفادة من هذه الاموال وبهذه الارقام في فترات نهاية السبعينيات والثمانينات والتسعينات.

ب)-**مشاريع البنك الدولي الممولة في الموانئ :** لمعرفة المزيد حول المشاريع الممولة في الموانئ انظر الجدول ادناه :

الجدول رقم (2) : **مشاريع البنك الدولي في الجزائر على مستوى الموانئ**

الرقم	عنوان مشاريع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفـــة المشروع
1	مشروع الموانئ 1 بولاية وهران	1974	30 ماي 1974	70.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع الموانئ 2 خاص بميناء جيجل	1977	19 ماي 1977	80.00 مليون دولار امريكي
3	مشروع الموانئ 3	1989	29 جوان 1989	63.00 مليون دولار امريكي
4	مشروع المساعدة الفنية للنقل	2001	23 اوت 2001	8.72 مليون دولار امريكي

المصدر : البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر** ، مرجع سبق ذكره .

يظهر الجدول اعلاه عن وجود اربع مشاريع كبرى خصت موانئ كل من وهران و جيجل و اخر خاص بالموانئ الثلاثة ومشروع متخصص في المساعدة التقنية للنقل هذه المشاريع كانت من سنة (1974 الى 2001)وتراوحت تكلفتها من(8.72 الى 80.00) مليون دولار امريكي .

ج)-مشاريع البنك الدولي الممولة في السكك الحديدية : لمعرفة المزيد حول مشاريع البنك الدولي الممولة في السكك الحديدية انظر الجدول ادناه:

الجدول رقم (3) : **مشاريع البنك الدولي الممولة في الجزائر على مستوى السكك الحديدية**

رقم	عنـــوان المشروع	السنـــة	تاريخ الموافقـــة	تكلفـــــة المشروع
1	مشروع السكة الحديدية 1	1974	30 ماي 1974	49 مليون دولار امريكي
2	مشروع السكة الحديدية 2	1988	24 جوان 1988	143 مليون دولار امريكي

المصدر : البنك الدولي ,**حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه عن مشروعين على مستوى السكة الحديدية وذلك سنتي 1974 و 1988 بتكلفتي 49 و 143 مليون دولار وهي قيم مالية ضخمة مقارنة بهذه السنوات ما يبين ضخامة المشاريع.

د)- مشاريع البنك الدولي في مجال الزراعة : استفادت الجزائر من مشاريع خاصة في مجال الزراعة من البنك الدولي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (4) : **مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الزراعة**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع المساعدة التقنية للزراعة	1975	26 جوان 1975	8 مليون دولار امريكي
2	مشروع الاقراض الزراعي	1988	13 ديسمبر 1988	110 مليون دولار امريكي
3	مشروع الارشاد الزراعي و البحوث الرائدة	1990	5 جوان 1990	32 مليون دولار امريكي
4	مشروع العمالة الريفية1	1997	27مارس 1997	89 مليون دولار امريكي
5	مشروع العمالة الريفية2	2003	29افريل2003	95 مليون دولار امريكي
6	منحة تطوير الإحصاء الزراعي للجزائر	2009	17 فيفري 2009	..

المصدر : البنك الدولي, **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه عن 06 مشاريع على مستوى الزراعة وذلك من سنة 1975 الى سنة 2009 تراوحت تكلفتها من (8.00 الى110.00) مليون دولار امريكي هذا ما يؤكد ان هذا المجال له رعاية خاصة في الاقتصاد .

ذ) مشاريع البنك الدولي في مجال الري: استفادت الجزائر من مشاريع خاصة في مجال الري من البنك الدولي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (5) : **مشاريـــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الري**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع ري شلف	1987	12 ماي1987	94 مليون دولار امريكي
2	مشروع قرض هندسي للري	1988	24 جوان1988	14 مليون دولار امريكي
3	مشروع ري غرب متيجة	1989	30 ماي1989	110 مليون دولار امريكي

المصدر : البنك الدولي, **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه عن ثلاث مشاريع على مستوى ميدان الري وذلك من سنة 1987 الى سنة 1989 تراوحت تكلفتها ما بين (94 الى 110) مليون دولار امريكي

وهذا يؤكد ان مشاريع هذا الميدان محصورة في ثلاثة سنوات الاخيرة من التسعينات ولم تشهد تعدد في المشاريع .

ر)- **مشاريع البنك الدولي في قطاع الصناعة** : حظي مجال الصناعة في الجزائر بقروض تنموية من البنك الدولي انظر الجدول ادناه :

الجدول رقم (6) : **مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الصناعة**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع الائتمان الصناعي	1975	26 جوان1975	40 مليون دولار امريكي
2	مشروع الجمعية الوطنية لتوسعة مواد البناء	1975	16 ديسمبر1975	46 مليون دولار امريكي
3	مشروع صناعة اللحوم	1979	21 جوان1979	42 مليون دولار امريكي
4	مشروع اعادة الهيكلة الصناعية	1990	31 ماي1990	99.50 مليون دولار امريكي
5	مشروع مكافحة التلوث الصناعي	1996	11 جوان1996	36.60 مليون دولار امريكي

المصدر : البنك الدولي , **,حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه مشاريع البنك الدولي في الجزائر ضمن القطاع الصناعي والتي كانت عبارة عن 5 مشاريع من سنة (1975 الى 1996)بتكلفة اجمالية قدرها 264.10 مليون دولار امريكي ، وقد تعددت هذه المشاريع الصناعية من مشاريع خاصة بمواد البناء الى صناعة اللحوم الى مكافحة التلوث و اعادة الهيكلة .وقد تراوحت تكلفة كل مشروع من (36.60 الى 99.50) مليون دولار امريكي ما يظهر ضخامة المالية للمشاريع بالمقارنة مع سنوات منتصف السبعينات والتسعينيات .

ر)- **مشاريع البنك الدولي في قطاع الطاقة و المحروقات** : حظي مجال الطاقة والمحروقات في الجزائر بقروض تنموية من البنك الدولي انظر الجدول ادناه :

الجدول رقم (7) : **مشاريـــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الطاقة و المحروقات**

الرقم	عنوان المشروع	السنـــــة	تاريـــخ الموافقـــة	تكلفـــة المشروع
1	مشروع تطوير الطاقة الكهربائية	1955	26 اوت 1955	10.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع خط انابيب النفط	1959	10 ديسمبر 1959	50.00 مليون دولار امريكي
3	مشروع الغاز المسال	1964	14 ماي 1964	20.50 مليون دولار امريكي
4	مشروع الطاقة 1	1974	30 ماي1974	38.50 مليون دولار امريكي
5	مشروع الطاقة 2	1976	22 جوان1976	57.50 مليون دولار امريكي
6	مشروع المعادن	1979	13 نوفمبر1979	20.00 مليون دولار امريكي
7	مشروع الطاقة 3	2013	15 جانفي 2013	160.00مليون دولار امريكي
8	مشروع البترول	1991	30 جويلية1991	100.00 مليون دولار امريكي
9	مشروع قرض المساعدة الفنية للطاقة و التعدين	2001	27 فيفري2001	18.00 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه ان مشاريع البنك الدولي في المجال الطاقة والمحروقات تضمنت 9 مشاريع ابتداء من سنة 1955 الى 2001 بتكلفة اجمالية قدرها 471.50 مليون دولار امريكي ، تراوحت قيمة المشاريع من(10.00 الى 160.00) مليون دولار امريكي، وبالنظر الى السنوات التي تمت فيها هذه المشاريع وهي من منتصف الستينات حتى منتصف السبعينات تظهر ضخامة الاموال المخصصة بالإضافة فان الجزائر استفادت من مشاريع من البنك الدولي في الفترة الاستعمارية وذلك سنتي 1955 و 1959 .

ز)- مشاريع البنك الدولي في قطاع السكن و العقارات: قطاع السكن و العقارات حضي بمشاريع من البنك الدولي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (8) : **مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع السكن و العقارات**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع السجل العقاري	1992	11 جوان1992	33.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع استكمال الاسكان و تطوير القطاع	1993	4 مارس 1993	200.00 مليون دولار امريكي
3	المشروع الطارئ الاعادة اعمار معسكر	1994	1 ديسمبر 1994	51.00مليون دولار امريكي
4	مشروع الاسكان منخفض الدخل	1998	25 جوان 1998	150.00 مليون دولار امريكي
5	مشروع الانتعاش الطارئ من زلزال عين تموشنت	2000	22 جوان 2000	83.46 مليون دولار امريكي
6	مشروع المساعدة الفنية للتمويل العقاري	2002	27 جوان2002	5.50 مليون دولار امريكي
7	مشروع الحد من التعرض للمخاطر الطبيعية الحضرية	2002	27 جوان 2002	5.50 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , ,**حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر** ,مرجع سبق ذكره.

تضمن مشاريع البنك الدولي في المجال السكن والعقارات 7 مشاريع من سنة 1992 الى 2002 ، بتكلفة اجمالية استفاد بها هذا القطاع قدرها 528.00 مليون دولار امريكي. حيث تروحت التكاليف بين (33.00 الى 150.00)مليون دولار امريكي وكانت اغلب هذه المشاريع تصب في ما خلفاته الكوارث الطبيعية في الجزائر من زلازل و فيضانات.

س)- مشاريع البنك الدولي في قطاع المياه و الصرف الصحي : حضي قطاع المياه و الصرف الصحي بمشاريع من البنك الدولي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (9) : **مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع المياه و الصرف الصحي**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع الصرف الصحي بالجزائر	1978	4 افريل 1978	82.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع هندسة امدادات المياه	1980	15 جانفي 1980	5.00 مليون دولار امريكي
3	مشروع تزويد المياه الجهوي بالجزائر	1984	28 جوان 1984	290.00 مليون دولار امريكي
4	المشروع الوطني لتزويد المياه و	1985	20 جوان 1985	94.00 مليون دولار امريكي

	الصرف الصحي			
5	مشروع رائد للغابات وإدارة مستجمعات المياه	1992	11 جوان 1992	25.00مليون دولار امريكي
6	مشروع اعادة تاهيل امدادات المياه و الصرف الصحي	1994	2 جوان 1994	62.90 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

تضمنت مشاريع البنك الدولي في قطاع المياه و الصرف الصحي 6 مشاريع كبرى ، وذلك من سنة 1978 الى سنة 1994 و بتكلفة اجمالية قدرها558.90 مليون دولار امريكي حيث تراوحت تكاليف المشاريع بين (82.00 الى 290.00)مليون دولار امريكي و كانت المشاريع تركز على البنية التحتية كإمدادات المياه في الجزائر كونها شهدت ازيد من 3 مشاريع في هذا المجال .

ش)- مشاريع البنك الدولي في قطاع التعليم : تضمن مجال التعليم هذه المشاريع حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (10) : **مشاريـــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع التعليم**

الرقم	عنـــــوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفـــــة المشروع
1	مشروع التعليم 1	1973	14 جوان1973	6.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع التعليم2	1977	21 افريل1977	41.50 مليون دولار امريكي
3	مشروع التعليم3	1977	15 مارس1977	48.50 مليون دولار امريكي
4	مشروع التعليم4	1978	15 جوان 1978	90.00 مليون دولار امريكي
5	مشروع التعليم 5	1980	11 مارس	87.00 مليون دولار امريكي
6	مشروع التدريب المهني	1988	24 جوان 1988	54.00 مليون دولار امريكي
7	مشروع تطوير جامعة العلوم و التكنولوجيا	1990	6 نوفمبر1990	65.00 مليون دولار امريكي
8	مشروع دعم التعليم الاساسي و الثانوي	1993	16 مارس1993	40.00 مليون دولار امريكي

المصدر : البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

تضمنت مشاريع البنك الدولي في قطاع التعليم 8 مشاريع من سنة 1973 الى1993 بتكلفة اجمالية قدرها 431.00 مليون دولار امريكي، حيث ان هذا تراوحت تكلفة المشاريع من (41.00 الى 90.00) مليون دولار امريكي .

ص)- مشاريع البنك الدولي في قطاع الاتصالات و البريد : تمثلت مشاريع البنك الدولي في قطاع الاتصالات و البريد في الجزائر المشاريع التالية حسب الجدول ادناه :

الجدول رقم (11) : **مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الاتصالات و البريد**

الرقم	عنـــــــــوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع اتصالات السلكية و ولاسلكية	1983	20 ديسمبر 1983	128.00مليون دولار امريكي
2	مشروع اصلاح قطاع الاتصالات و البريد	2000	27 جوان 2000	9.00 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

قطاع الاتصالات والبريد حضي بمشروعين في سنتي 1983 و 2000 من قبل البنك الدولي ، بتكلفة اجمالية قدرها 137.00 مليون دولار امريكي ، حيث شكلت التكاليف المالية مبالغ معتبرة .

ض)- مشاريع البنك الدولي في قطاع البيئة : حظي قطاع البيئة بمشاريع حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (12) : **مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع البيئة**

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع مكافحة الجراد الصحراوي	1989	31جانفي1989	58.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع التنمية الاقليمية للصحراء	1991	24 سبتمبر 1991	57.00 مليون دولار امريكي
3	مشروع مكافحة الجراد الصحراوي الطارئ	1993	23ديسمبر 1993	30.00 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

تضمنت مشاريع البنك الدولي في مجال البيئة بالجزائر ثلاثة مشاريع من سنة 1989 الى 1993 ، بتكلفة اجمالية قدرها 145.00مليون دولار امريكي ، حيث ان هذا المجال حظي بمشاريع متوسطة وكانت مجملها تصب في الجزء الجنوبي للبلاد.

ع)-مشاريع البنك الدولي في قطاع المالية حظي قطاع المالية بمشاريع تنموية حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (13) : مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع المالية

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع المساعدة الفنية 1	1975	26 جوان 1975	8.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع المساعدة الفنية 2	1990	6 مارس 1990	26.00 مليون دولار امريكي
3	مشروع قرض تعديل المؤسسة و القطاع المالي	1991	21 جوان 1991	350.00 مليون دولار امريكي
4	مشروع دعم شبكة الامان	1996	25 افريل 1996	50.00 مليون دولار امريكي
5	مشروع نظام الجزائر العصرية	2001	6 فيفري2001	23.70 مليون دولار امريكي
6	مشروع تعديل البنية التحتية للنظام المالي	2001	26 جويلية2001	16.50 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , ,**حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر** , مرجع سبق ذكره.

حضي قطاع المالية من قبل البنك الدولي في الجزائر ب 6 مشاريع من سنة 1975 الى 2001 ، بتكلفة اجمالية قدرها 474.20 دولار امريكي ، حيث تراوحت تكلفة المشاريع من (23.00 الى 350.00) مليون دولار امريكي .

غ)-مشاريع البنك الدولي في قطاع الاقتصاد : حظي قطاع الاقتصاد بمشاريع تنموية حسب الجدول التالي :

الجدول رقم(14) : مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الاقتصاد

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع قرض التأهيل الاقتصادي	1955	12 جانفي1955	150.00 مليون دولار امريكي
2	مشروع دعم الاصلاح الاقتصادي	1989	31 اوت 1989	300.00 مليون دولار امريكي
3	مشروع قرض التكييف الهيكلي	1996	25 افريل 1996	300.00 مليون دولار امريكي

المصدر : البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

حظي القطاع الاقتصادي في الجزائر بمشاريع من قبل البنك الدولي بعدد 3 مشاريع من سنة 1955 الى 1996 بتكلفة اجمالية قدرها 750.00 مليون دولار

امريكي ، حيث تراوحت تكاليف المشاريع (150.00 الى 300.00) مليون دولار امريكي جل هذه المشاريع ترمي للنهوض و دعم الاصلاح الاقتصادي .

ف)-مشاريع البنك الدولي في قطاع الصحة حظي قطاع الصحة بمشاريع تنموية حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (15) : مشاريـــــــــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الصحة

الرقم	عنوان المشروع	السنة	تاريخ الموافقة	تكلفة المشروع
1	مشروع رائد الادارة الصحة العامة	1991	5 مارس 1991	16.00 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

تضمنت مشاريع البنك الدولي في قطاع الصحة مشروع واحد في سنة 1991 بتكلفة اجمالية قدرها 16.00 مليون دولار امريكي ، حيث ان هذا القطاع لم يحظى بمشاريع رائدة و كبيرة لا من الناحية العددية ولا من الناحية التمويلية.

الفرع الثاني : مشاريع البنك الدولي في الجزائر والتي في طور التنفيذ

انجز البنك الدولي العديد من المشاريع التنموية بالجزائر ، وهناك مشاريع في طور التنفيذ والتي بلغ عددها 13 مشروعا قيد التنفيذ ، وهي تصب في مجالات عديدة .

لمعرفة مشاريع البنك والتي هي في طور الانجاز او التنفيذ انظر الجدول الاتي :

الجدول رقم (16) : مشاريـع البنك الدولي في الجزائر في طور التنفيذ

القطاع	عنوان المشروع	السنة	تكلفة المشروع
السكن والعقارات	• مشروع قرض التكييف الهيكلي للإسكان.	**2002**	200.00 مليون دولار امريكي
	• مشروع قطاع اسكان dz.	**1998**	200.00 مليون دولار امريكي
الزراعة والفلاحة	• مشروع تعديل القطاع الزراعي الجزائري.	**1998**	150.00مليون دولار امريكي
	• مشروع دعم إدارة الري الجزائر.	**1997**	50.00 مليون دولار امريكي
	• مشروع دعم ادارة الري2.	**2001**	

الصحة	• مشروع إصلاح قطاع الصحة.	**1996**	50.00 مليون دولار امريكي
المياه و الصرف الصحي	مشروع برنامج تأهيل إمدادات المياه والصرف الصحي.	**1998**	115.00 مليون دولار امريكي
الطاقة والبترول	• مشروع إعادة تأهيل البترول.	**1998**	100.00 مليون دولار امريكي
الاتصالات	• مشروع دعم تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجزائر.	**2006**	13.50 مليون دولار امريكي
البيئة	• مشروع إدارة النفايات البلدية.	**2004**	25.00 مليون دولار امريكي
الاقتصادي	• مشروع تطوير المشاريع الخاصة.	**2001**	22.50 مليون دولار امريكي
الاجتماعي	• مشروع شبكة الأمان الاجتماعي.	**2000**	70.00 مليون دولار امريكي
المالي	• مشروع قرض تسوية القطاع المالي	**1998**	10.00 مليون دولار امريكي

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه مشاريع البنك الدولي في الجزائر و التي هي في طور التنفيذ والتي تمثلت في 13 مشروع يضم قطاعات (الصحـــــــة – المياه و الصرف الصحي الطاقة و البترول و البيئة و الاتصالات و القطاع الاقتصادي و الاجتماعي و المالي .....) حيث تراوحت تكاليف المشاريع من (13.50 الى 200.00) مليون دولار امريكي وحضي قطاع(السكن والعقارات) بأعلى ميزانية مالية قدرت (200.00) مليون دولار امريكي وكانت اقل ميزانية من نصيب قطاع (الاتصالات) ، اضافة الى ان الجدول يظهر وجود مشاريع من فترة التسعينيات لم يتم تنفيذها كمشروع قطاع اسكان dz لسنة 1998 مثلا.

الفرع الثالث : مشاريع البنك الدولي المعلقة في الجزائر

شهدت بعض مشاريع البنك الدولي في الجزائر وضعية تعليق حيث لم يتم انجازها بعد ولم تحدد تكلفتها المالية .

ولمعرفة مشاريع البنك الدولي المعلقة بالجزائر انظر الجدول الاتي :

الجدول رقم (17) : مشاريـــــــــــع البنك الدولي المعلقة في الجزائر حسب القطاعات

القطاع	عنـــــــــــــــــــــوان المشروع
الطاقة و المحروقات	• مشروع الجزائر لكفاءة الطاقة.
البيئـــــــــــة	• مشروع السيطرة التلوث في البحر الأبيض المتوسط. • مشروع تحسين النظم البيئية الصحراوية والواحة المقاومة للمناخ.
المياه والصرف الصحي	• مشروع نات. مياه B-LOAN.
السكن والعقـــــارات	• مشروع إدارة منتزه القالة الوطني ومجمع الأراضي الرطبة. • مشروع التجديد الحضري للجزائر العاصمة.

المصدر: البنك الدولي , **حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر** , مرجع سبق ذكره.

يظهر الجدول اعلاه عن وجود 6 مشاريع تابعة للبنك الدولي في الجزائر تم تعليقها ، دون منحها اي مضامين مالية او تواريخ مستقبلية للتنفيذ لاحقا ، وهي ضمن اربع قطاعات حيوية متمثلة في : الطاقة و المحروقات البيئـة المياه والصرف الصحي السكن والعقارات.

المبحث الثالث : معوقات الاستفادة من مشاريع البنك الدولي في الجزائر

تظهر معوقات عديدة تقف دون استفادة الجزائر من مشاريع البنك الدولي ، وهذا ما يمنح حيث المعوقات تختلف من دولة لأخرى ، وهذا ما يمنح لكل واحدة خصوصية .

المطلب الاول : المعوقات السياسية و الاقتصادية

يصنف بعض الباحثين المعوقات السياسية والاقتصادية ، من اهم المعيقات التي تقف دون استفادة الجزائر من باقي مشاريع البنك الدولي .

الفرع الاول : المعوقات السياسية

تعد الاشكالات الخاصة بالإرادة السياسية و المساس بالسيادة من الامور التي يرى الطرف الجزائري انها تقف دون استفادته من مشاريع البنك الدولي .

اولا : الارادة السياسية و اشكالية المشروطية السياسية

1)- ضعف الارادة السياسية في التوجه نحو البنك الدولي: ان قبول أي ملف قرض داخل البنك الدولي مرهون بمستوى عمليات الاصلاح السياسي والتي تحتاج الى ارادة سياسية قوية

تترجم الرغبة الحقيقة في العمل على احداث تغيرات هامة إلا ان ضعف هذه الارادة او غيابها يحول دون تحقيق الاصلاح السياسي المطلوب .[1] ومن اسباب هذا الضعف في الجزائر يرجع الى تغلغل النخب الحاكمة و سيطرتها على السلطة التنفيذية الى جانب تهميشها للفواعل السياسية و المدنية داخل المجتمع وهذا ما يحول دون مشاركتها في السلطة أي ان النخب الحاكمة تعمل على منع صعود نخب جديدة تؤمن بالفكر الديمقراطي.[2]

2)-**المشروطية السياسية:** مع انهيار الاتحاد السوفياتي و زوال الحرب الباردة فان التحولات الدولية الجديدة قسمت العالم الى قسمين شمال و جنوب بحيث اصبحت دول الجنوب في حاجة ماسة الى المساعدات الاقتصادية و القروض المالية من دول الشمال و ذلك من اجل تحقيق قدر من التنمية ، وفي ظل هذه الحاجة اضحت دول الشمال تشترط مقابل الحصول على هذه المساعدات التزام دول الجنوب ببعض المعايير الغربية و التي ياتي في مقدمتها احترام حقوق الانسان و تطبيق النظام الديمقراطي والتدخل ايضا في شؤونهم الداخلية والخارجية وهذا ما يطلق عليه بالمشروطية السياسية.[3] يصدر هذا النوع من الضغوط من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، المنظمة العالمية للتجارة)، بحيث تستخدم هذه المؤسسات أسلوب المشروطية السياسية للضغط على الدول المتخلفة من أجل المبادرة بالإصلاح السياسي، لكن وفقا لمصالح الدول الغربية المانحة.[4] وهنا لا يمكن تجاهل الجزء الخفي من القروض والمنح المالية ، وهذا ما يفسر الرفض الكلي لسياسة القروض من قبل الجزائر تفاديا من التحكم في شؤونها الداخلية والخارجية .

ثانيا : اشكالية الفساد الاداري في الجزائر

---

[1] ريم محمد موسى ,**الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي ,ثقافة التغيير**, ورقة مقدمة لمؤتمر فلادفيا السابع عشر – (جامعة فلادلفيا , كلية الادب و الفنون) ،الاردن ,2012 ص 8.

[2] هشام سلمان حمد الخلايا , **اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية (1999-2012)** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الشرق الاوسط ، كلية الادب ، قسم العلوم السياسية . 2012، ص ص(41-42) .

[3] محمد بومدين ,**الاثار الايجابية و السلبية للعولمة على حقوق الانسان** , مجلة الحقيقة , العدد الاول ,اكتوبر, 2002، ص 31.

[4] راوية توفيق ، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا**، مجلة البيان، ت ز : 13/2/2005 سا 16.42, انظر : Http://albayanmagazine.com/Files/Africa/8.html

يعبر الفساد الاداري عن كل سلوك وظيفي مخالف للأنظمة والقوانين الرسمية ومنحرف عن الاخلاقيات الوظيفية والقيم والاعراف المجتمعية من أجل تحقيق مصلحة شخصية مادية كانت او معنوية.[1] حيث وفي دراسة للبنك الدولي صنف الجزائر في مؤخرة الترتيب في تطبيق الحكم الراشد، وفي مؤشر الرشوة صنفت الجزائر في أواخر الترتيب منذ سنة1990 ولم يتحسن ترتيبها كما تحتل المرتبة الثانية مغربيا في مؤشر الرشوة خاصة في العقود والصفقات والتي تصل إلي6% من كلفة المشروع. وتحتل الجزائر المراتب الأخيرة في الاستقرار ومراقبة الفساد وإبرام الصفقات والفعالية الحكومية وسيادة القانون. ويؤدي الفساد الإداري إلى إضعاف النمو الاقتصادي، إذ يخفض حوافز الاستثمار و يؤثر بشكل كبير على جودة الخدمات العامة كما يضر بالأداء الاقتصادي حيث يشوه عناصر النفقات العمومية و ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات، ومن عدم اليقين في الاقتصاد، كما يؤدي إلى زيادة التكاليف الإدارية، كما يخلق مستوى آخر للسلطة موازيا للمستوى الرسمي، مما ينعكس سلبا على أداء السلطة الرسمية.[2] وهذا ما يجعل قبول الملفات الجزائرية المتعلقة بالقروض في البنك الدولي متحفظ عليها.

ثالثا : تخفيض الدعم الحكومي على المواد الاساسية

من بين شروط البنك الدولي على المقترضين تخفيض كل اشكال الدعم بمختلف انواعه الخدمات الاجتماعية او المواد الغذائية و يوصي بدعم الصادرات و دعم القروض و الانشطة التجارية و الخدماتية لأنه يرى ان انخفاض الدعم في الميزانية العامة له اثار ايجابية و بدوره يؤدي الى تقليل من معدلات التضخم.[3] وهذا ما يتناقض مع السياسة الجزائرية التي تدعم المواد الغذائية الاساسية للمواطن ، لان هذا الشرط القاسي يعتبر سياسة تجويع للمواطن ما قد يسبب ايضا عدم استقرار سياسي وانتفاضات مجتمعية.

الفرع الثاني : المعوقات الاقتصادية

يقف الجانب الاقتصادي كمعيق رئيسي اخري امام استفادة الجزائر من مشاريع البنك الدولي ، وهذا بسبب الشروط التعجيزية التي يفرضها البنك على الدول .

---

[1] سعيد الدخيل: **نظرية الفساد في الفقه الاسلامي** ، بيروت : دار النفائس ، 2001 ، ص 15.

[2] عطية حسين أفندي, **اتجاهات جديدة في الدارة العامة ,القاهرة** ، القاهرة: منشورات كلية اقتصاد والعلوم السياسية , 2001 ، ص126.

[3] مدني بن شهرة ، مرجع سابق الذكر ، ص 45.

اولا : اثر سياسات التكييف الهيكلي على الاقتصاد الجزائري

منذ قرابة 14 سنة من تنفيذ الجزائر لبرامج التكييف الهيكلي المفروضة من صندوق النقد الدولي ، انعكست سلبا على الحياة السياسية في الجزائر .حيث ادى تنفيذ هذا البرنامج الى هدم المرتكزات الفرعية لقيم الديمقراطية المتمثلة في حقوق الانسان الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستواها ، بل ادى هذا البرنامج الى تدهور و تراجع مردوديته و بغض النظر عن من يتحمل مسؤولية هذا الاخفاق سواء كانت الحكومات الجزائرية المتعاقبة في هذه الفترة او السياسة الانتهازية التي اعتمدتها المؤسسات المالية العالمية مع الجزائر ما يمكن استنتاجه من برنامج التكييف الهيكلي الذي طبقته الجزائر بإشراف صندوق النقد الدولي هو ان هذا البرنامج عرقل الاصلاحات السياسية في الجزائر اكثر بكثير من ما دفع بها الى الامام اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا .[1]

ثانيا : رفض الجزائر لسياسية الخوصصة المفروضة من البنك الدولي

وهي تعد من شروط البنك الدولي التي يجب التعامل بها و تعني حسب تعريف البنك الدولي : تنظيم للبيع او التنازل بغرض تحويل الملكية او الارادة او التامين لحسابات القطاع الخاص وهي تعني ايضا استقلالية المؤسسات أي تحويل النظام الاساسي و القانوني للمؤسسة في نطاق القانون العام الى نطاق القانون الخاص.[2] وهناك من عرف الخصخصة ايضا على انها : تنازل الحكومة عن شركات كثيرة لصالح القطاع الخاص، وهذا له علاقة مباشرة بتفشي الفساد خاص في الدول النامية، أين تقوم الشركات التي ترغب في شراء مؤسسات حكومية برشوة المسؤولين في الحصول عليها. إضافة إلى أن الخواص قد يدفعون أموالا كبيرة من أجل الحصول على معلومات هامة تكون لدى المسؤولين، سواء عن مواصفات الحالة الفعلية للشركات التي ستطرح عاجلا للخصخصة، أو موقع المشاريع الرأسمالية المستقبلية خاص في ظل المنافسة بينّ الشركات المتعددة الجنسيات.[3] وهو ما حدث فعلا للجزائر في نهاية الثمانينات وفترة التسعينيات .

---

[1]علي بلعربي, "**الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية**" , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة وهران , كلية الحقوق و العلوم سياسية , تخصص علاقات دولية وامن دولي, 2014 ، ص80.

[2]الجيلالي عجة , **التجربة الجزائرّية في تنظّم التجارة الخارجّية من إحتكار الدولة الى إحتكار الخواص** ،الجزائر : دار الخلدونية, 2007, ص ص (359-360).

[3]السيد علي شتا, **المختلسون من المال العام**. الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2004, ص31.

ثالثا : انعدام الشفافية وقيم المساءلة في المشاريع

وهنا نعني **بالشفافية :** حرية تدفق المعلومات و العمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم واتخاذ القرارات المناسبة و اكتشاف الاخطاء و الهيئات الشفافة لها اجراءات واضحة لصناعة القرار و قنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين و اصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات.[1]

اما **المساءلة :** نعني بها حسب تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي : انها الطلب من المسؤولين تقديم التوضيحات الازمة الاصحاب المصلحة حول كيفية استخدام صلاحياتهم وتصريف واجباتهم و الاخذ بالانتقادات التي توجه لهم و تلبية المتطلبات الازمة منهم و قبول بعض المسؤولية عن الاخطاء التي تقع او الفشل الذي ينتج عن تلك القرارات.[2]

وهنا يجدر القول بان كلا من الشفافية والمساءلة عنصران مهمان في النظام الاقتصادي تنعكس اثاره في المشاريع فتصبح ظاهرة مرئية نتيجة للمصداقية و الامانة و والعمل بالضمير المهني ما يجنب المشاريع كل الظواهر المسيئة كالاختلاس و التزوير و وعمليات النهب الواقعة في مختلف المشاريع وهذا من بين ما يشترطه البنك الدولي على المقترضين وهو يكاد ينعدم بالنسبة للجزائر .

رابعا : نقص الاستثمار الاجنبي بالجزائر

الاستثمار : هو التعامل بالأموال للحصول على الارباح وذاك بالتخلي عنها في لحظة زمنية معينة و لفترة زمنية محددة بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة وتعوض عن عامل المخاطرة المرافق للمستقبل, [3]

عبرت الجزائر عن استعدادها لانتهاج سياسة الباب المفتوح الاستقطاب التدفقات الاستثمارية طويلة الاجل صاحب ذلك رغبة عالية لدى المستثمرين الاجانب لتحقيق اعلى العوائد الاستثماراتهم غير ان مناخ الاعمال و الاستثمار لا يسمح بذلك بالنظر لوجود

[1] بوزيد السايح "**,سبل تعزيز المساءلة لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية**", مجلة الباحث, العدد 10, 2012, ص 58.

[2] بوزيد السايح ، المرجع نفسه, ص 59.

[3] طاهر حردان ,**اساسيات الاستثمار**, الاردن : دار المستقبل للنشر وتوزيع, 2009 , ص ص (13-14).

الكثير من العراقيل التي انعكست على ثقة المستثمرين الأجانب بالاقتصاد الوطني وادت لاحقا الى ثني المستثمر الاجنبي حيث يبدو عدم توافق واضح بين فرص وامكانيات الاستثمار في الجزائر و مستوى تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوارد ويرجع ذلك الى عدة عوامل و الواقع ان قاعدة الاستثمارية 51_49% هي جزء بسيط من مجموعة المشاكل التي يوجهها المستثمرون الاجانب في الجزائر .من بينها : المشاكل المصرفية – صعوبة الحصول على عقار صناعي – الفساد اداري –حظر تحويل الارباح الى الخارج – تنامي الاقتصاد الغير رسمي .[1]

خامسا : عدم وجود رؤية استراتيجية للتنمية

تعاني الجزائر من غياب استراتيجية واضحة للتنمية ، وبالتالي لابد لها من وضع استراتيجيتها الخاصة بالتنمية تساعدها على وضع سياستها و برامجها ، مما يمكنها من تحقيق التكامل بين أنشطتها و أهدافها في مختلف القطاعات وتكون بعيدة الامد ، حيث توفر الرؤية الاستراتيجية إطار عمل مرشد ، و لتحقيق ذلك لابد من وضع سياسة متكاملة عبر مختلف القطاعات و تقييم المزايا التنافسية للبلاد والتي يمكن تنميتها ووضع طرق ووسائل انجاحها .[2]

المطلب الثاني : المعوقات الادارية والمالية

ان نجاح اي مشاريع اقتصادية في اي دولة تتطلب جانبا اداريا وماليا متطورا يتناسب ونظم الادارية والمالية الحالية .

الفرع الاول : المعوقات الادارية

ان الجانب الاداري في الجزائر لازال يشهد وتيرة متأخرة, وهذا للأسباب عديدة .

اولا : تواصل اثار الاستعمار على الادارة

---

[1] **اسماء سي علي , سهام طرشاني , بن يوسف خلف الله , القاعدة الاستثمارية 49%_51% و دورها في تعطيل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000–2019) ,مجلة الباحث , جامعة الشلف , الجزائر , العدد 21 , 2021, ص ص 206–207.**

[2] –عبد الحق حملاوي ،"**الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد , تجربة الجزائر(1999–2007)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة ، قسم السياسة العامة و الإدارة المحلية,2013 ، ص 46.

لقد شهدت السنوات الثلاث الاولى للاستقلال فراغا اداريا رهيبا سببه عودة الاطارات الادارية الفرنسية لبلادهم وهم الذين كانوا يشرفون على اداء الموظفين وعلى شؤون الادارة وعلى تسيرها كما ترجع ايضا الى نقص تأهيل الفرد الجزائري للأعمال الادارية من جهة اخرى اذا لم يكن يسمح للجزائريين باحتلال المناصب الحيوية في الادارة ولا بتمكينهم من تأدية مهام تسمح باكتساب الخبرة لتسير شؤون الادارة [1]. كما ان المؤسسة الوحيدة لتكوين الاطارات المدرسة الوطنية للإدارة كانت لا تستجيب لاحتياجات المؤسسات الادارية في البلاد المركزية منها و المحلية و الدبلوماسية، لذلك تم اقحام اطارات ذوي اختصاصات اخرى و بتكوين غير اداري ولا اهداف للعمل في المنظومة الادارية، ومن ثم لم يكن تأطير المؤسسات الادارية بمختلف اصنافها موحدا في قواعده ولا منسجما في سلوكه فأصبحت الادارات تتسم بالعشوائية اكثر مما تعتمد على القوانين و التنظيمات و القواعد التقنية.[2] ومما سبق نرى ان الادارة الجزائرية قد انعزلت عن محيطها الاجتماعي القائم فلم تستند لفلسفة محلية في بناء منظومتها الادارية و القانونية ، كما ربطت نفسها بما تنتجه الادارة الفرنسية و انتجته في غابر عهدها من قوانين و قوالب تنظيمية توجه اساليب عملها وتحدد صلاحيات موظفيها و افاق عملهم المستقبلية .[3] بالرغم الاتجاه نحو تحديث الادارة الجزائرية الا ان معوق التراث الاستعماري مازال يحول دون تقدمها.

ثانيا : بيروقراطية الادارة من الجانب السلبي

تبدا التعقيدات البيروقراطية في الادارة الجزائرية ابتداء من اعلان المشروع و شروط انتقاء متعامل الانجاز الى اختيار المقاول المكلف بإنجاز المشروع ، فالبيروقراطية Bureaucracy هي نظام إدارة ، وقد يشير إلى هيكل حكومي أو شركة أو مؤسسة ، يعتمد على تقسيم التسلسل الإداري بشكل هرمي يعطي الأولوية لتحديد الصلاحيات والسلطة في المؤسسة ، وطريقة أداء المهام وفق ترتيب متسلسل وجامد، وغالباً ما يكون التسلسل في

[1] حديدان صبرينة ,خالد اسماء "**,الاصلاح الاداري في الادارة الجزائرية :قراءة في المعوقات** "، مجلة افاق فكرية ,الجزائر ,العدد 01 , 2021، ص 119.

[2] حديدان صبرينة , المرجع نفسه , ص119.

[3] حديدان صبرينة , مرجع سبق ذكره ، ص 121.

البيروقراطية أكثر أهمية من سرعة الأداء[1]و الملاحظ للقوانين المطبقة على الادارة بمختلف تفرعاتها يلمس تفشي البيروقراطية وطول الاجراءات و تعقيدها بل و يجد ان الاطار القانوني الموضوع لتسيير شؤونها منفصل عن الواقع الفعلي للمواطن الجزائري الذي يختلف في انشغالاته و مشكلاته واحتياجاته باختلاف البلدية و المقاطعة ، و بالتالي فمن المغالطة المنطقية ان يتم تطبيق القوانين بطريقة واحدة و احادية في كل مناطق القطر الوطني و اهمال خصوصية كل منطقة .[2]

ثالثا : انعدام التغيير الاداري (الجمود و الركود الاداري)

-تنامي شعور بعض المديرين و ذوي السلطة بأن هذا التغيير يشكل تهديدا.

-نقص الخبرات لدى المديرين و ندرة تقديم حوافز مادية لهم.

-قلة تشجيع المسؤولين للأفراد على التعلم الذاتي للبرامج و تطبيقات الإدارة الالكترونية وتقنية المعلومات. -الحاجة الكبيرة إلى الإمكانيات المادية لتوفير تقنية المعلومات خاصة على مستوى الدولة ككل.[3]

-نقص الدورات التكوينية و رسكلة موظفي الادارة في ظل التحول للإدارة الإلكترونية .[4]

رابعا : اشكالات خاصة بإنشاء و ادارة المؤسسات الاقتصادية الخاصة

1)-وهنا يظهر لنا صعوبة تسجيل المؤسسة و انشاءها .[5]

2)-<u>انعدام الحساب المالي للمؤسسات</u> : ويعني الحساب الاقتصادي مجموعة وسائل التحليل والأدوات والتقنيات وطرق التحليل التي تستخدم عادة في عملية التحليل ومعالجة وتقويم المعطيات الخاصة بالفعالية والكفاءة وتحليل المردودية الربحية المالية للمؤسسة . حيث كانت أغلب المؤسسات وخاصة خلال فتر1979-1967وهي المرحلة التي جمعت

---

[1]فريق حلوها , **تعريف البيروقراطية وتاثيرها على بيئة العمل** , ت ز : 29/5/2022 سا :00.47، انظر : https://www.hellooha.com/articles/3492

[2]حديدان صبرينة, مرجع سبق ذكره , ص122.

[3]بوزكري جيلالي , **معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية** , مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية , العدد 19, ص 229.

[4]بوقلاشي عماد , **الإدارات الالكترونية ودورها في تحسين اداء الادارة العمومية - داراسة حالة - وزارة العدل** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر3 , قسم علوم التسيير، ص 142.

[5]عجة الجيلالي , مرجع سبق ذكره ,ص 372.

فيها المؤسسات العمومية بين دورين دور اقتصادي ودور اجتماعي، دون إعطاء أي أهمية لعامل المردودية أو الخطر الاقتصادي فأصبحت عاجزة عن الاستمرار في اداء مهامها.[1]

3)-<u>ضعف البيانات في الهيكل المؤسسي</u> : ان هيكل المؤسسة العمومية الجزائرية لا يستجيب لتغيرات المحيط الجديد حيث نرى شلل شبه تام لنظام المعلومات ما يسبب جهل المسيرين للمحبط الداخلي والخارجي للمؤسسة في ظل غياب استراتيجية واضحة للمؤسسة.[2]

الفرع الثاني : المعوقات المالية

تقف السياسات المالية في الجزائر امام اي نجاح سواء للمشاريع التنموية او للمؤسسات الناشطة في الجانب الاقتصادي .

اولا : اشكالية عدم وجود البنوك التجارية الاجنبية

لا تريد الجزائر المنافسة البنكية التجارية للأجانب على اراضيها و إلا يجب ان تنشط هذه البنوك وفقا للقوانين الجزائرية الداخلية .[3] ولعل هذا العنصر يعتبر احدى الشروط اللازمة الواجب تطبيقها و الخضوع لها في البنك الدولي .

ثانيا : اشكالية السياسة النقدية والمالية الجزائرية

تؤدي السياسة النقدية دورا مميزا في احداث الاستقرار النقدي ومنه يمكن التحكم في معدلات التضخم اما بخصوص السياسة المالية فترتكز اساسا على السياسة الضريبية وذلك من خلال اتخاذ الاجراءات الاتية :

-عدم اللجوء الى رفع صافي المعدلات الضرائب المحلية غير مباشرة بغرض تعويض الانخفاض الحاصل في الايرادات الحكومية الناتجة عن تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات الى الصفر .

-خفض معدلات الضرائب المباشرة نظرا لأثره الايجابي على كافة المتعاملين باستثناء الحكومة ان هذه الإجراءات الخاصة بالسياسة الضريبية قد تؤدي في اطار التحليل الساكن

---

[1] ناصر دادي عدون, **اقتصاد المؤسسة** ,الجزائر : دار المحمدية العامة , 1998, ص ص (105-106).

[2] المرجع نفسه , ص106 .

[3] مدني بن شهرة ,**الإصلاح الإقتصادي و سّياسة التشغّيل ، التجربة الجزائرّية** ,ط1, الاردن : دار الحامد للنشر ،2007 ،ص 132.

الى خفض الايرادات العامة بشكل يؤدي الى بلوغ عجز الموازنة نسبة غير مقبولة.[1]

-ارادة الدولة في المحافظة على قيمة الدينار

و عدم تعويم العملة الوطنية وهنا كان للجزائر خيارين في ما يخص مجال تغيير الدينار الجزائري وهي :

- **اولا : تعويم الدينار الجزائري** ابتداء من شهر اوت 1991 إلا انه هذه الحالة لم تكن تخدم الوضعية الجزائرية لان التعويم في هذا الوضع يؤدي مباشرة الى تدهور قيمة الدينار بسبب ضعف الاحتياطات الخارجية .

-ثانيا : تخفيض قيمة الدينار

بحيث لا تفوق تسعيرته الرسمية وفي السوق الموازنة 25 %وهذا الخيار كان هن الافضل في خضم الوضعية الاقتصادية والسياسية التي كانت تشهدها البلاد انذاك.[2]ولعل هذه السياسة المالية التي حللناها سابقا قد لا تتوافق مع الشروط المنصوص عليها في البنك الدولي مما تشكل عائق في سيرورة مشاريعه بالجزائر لأنه يفرض سياسة مالية على المقترضين ليضمن استرجاع امواله .

ثالثا : ضعف وتخلف و ضيق الاسواق المالية الجزائرية

حيث تعاني هذه الاسواق من عدم تنوع هيكلها في الاصول المالية و ذلك بسبب قلة التعامل بالأوراق المالية الاجنبية و انطواء السوق على مجموعة محددة من البنوك التجارية كذلك يتميز الجانب المالي بما يلي :

-انعدام الوعي المصرفي وعدم تطور المؤسسات المالية الداخلية .

-تزايد النفقات الموجهة لأغراض الدفاع بالمقارنة مع باقي القطاعات الاخرى .

-تزايد النفقات العامة ذات الطبيعة الاجتماعية .

-ارتفاع حجم القطاع العام.

رابعا : ارتفاع فوائد القروض لدى البنك الدولي

---

[1] محمد صافي ابو دان , واقع الصناعة العربية بحث مقدم الى ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سوريا : دمشق, 23/3/2004 لغاية 6/7/2004 ,ص ص (12، 15) .

[2] نعمان سعّدي ، **البعد الدول للنظام النقدي برعاّية صندوق النقد الدولي** ,ط1 , الجزائر : دار بلقّيس , ص ص(253،254).

1)-تعريف القرض : تعد فوائد القروض المرتفعة احد الاسباب التي تجعل من الجزائر وغيرها يتراجع عن الاستفادة من قروض للبنك الدولي .فكلمة قرض جاءت من المصطلح الاتيني credor بمعنى يثق و باللغة الانجليزية credit بمعنى ائتمان- اعتماد -قرض – تسليف ..الخ ومنه ثم فان عملية منح القروض تعني منح الثقة **Faire Crédit C'est** " [1]. **Faire Confiance**.

2)- انواع القروض :

ا)-قروض حسب الهدف

-**القرض التجاري** : هو قرض الذي يمنح في شكل تسهيلات مصرفية للعملاء لعمليات التبادل التجاري المحلي و الخارجي كما يقدم هذا النوع الى المشاريع الصناعية من اجل مستلزماتها الجارية كشراء المواد الاولية و دفع الاجور العمال و زيادة في ذلك يكون هذا النوع على شكل اخر حيث تقوم المصارف بشراء السندات و الاسهم المطروحة في السوق و بذال تساهم في عملية التمويل و هادة ما يكون هذا القرض قصير الاجل .

-**القرض الاستثماري** : هو التسهيلات الممنوحة الى المشاريع و المؤسسات الانتاجية بغرض توفير متطلبات الاستثمار و الانتاج من عقارات و تجهيزات فنية و تقنية و من هنا يتضح انه قرض استثماري طويل الاجل الان ايراداته تستحق في الآجال الطويلة.

-**القرض الاستهلاكي** : يعنى به القرض الذي يحصل عليه افراد المجتمع من اجل انفاقهم الاستهلاكي كشراء السيارات و غيرها من السلع المعمرة حيث يمكن الحصول عليه بسهولة و طبقا لدخل الفرد الانه يسدد على دفعات شهرية .[2]

ب)-قروض حسب الفترة الزمنية :

- **القروض طويلة الاجل و المتوسطة:** يقصد بها القروض التي تزيد اجال استحقاقها عن سنة واحدة وقد تصل الى عشرين سنة و يمنح هذا النوع التمويل الانشطة الرأسمالية كبناء المصانع و المشاريع ذات رؤوس الاموال الثابتة .

-**القروض القصيرة** : هو القرض المصرفي الذي لا تزيد فترته الزمنية عن سنة واحدة و يستغل هذا النوع كثيرا في العمليات التجارية و الزراعية القصيرة الامد كما تمثل

[1] شاكر القزويني, **محاضرات في البنوك** ,الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية, 1992, ص 90.

[2] الطاهر لطرش, **تقنيات البنوك** ، جامعة منتوري قسنطينة : ديوان المطبوعات ، 2000 ، ص ص(74-76).

القروض قصيرة الاجل معظم قروض البنوك التجارية الا انها ذات عائد سريع و مخاطر اقل .[1]

3) –اشكالية فوائد القروض لدى البنك الدولي : تتضمن سياسة القروض معلومات عن التكاليف التي يستعملها العميل سواء معدلات الفائدة او الرسوم التي تدفعه على التزامات القروض المستقبلية فالهدف من هذه الحدود هو التقليل من المخاطر او عدم السداد كما على البنك ان يحدد معدل الفائدة على القروض.[2]

من الجوانب السلبية للقروض تمثلت في ركن الفوائد المالية التي تعقب كل عملية اقتراض و وجوب الدولة سدادها وفق تاريخها المحدد من الاتفاق و إلا يتضاعف حجم الفائدة وبذلك في كل تأخر عن الدفع يصاحب بتكلفة مالية جراء ذلك .

خامسا : اشكالية اعادة جدولة الديون الجزائرية

ان إعادة جدولة الديون هي : عملية يتم بمقتضاها تغيير بنود الدين المتعلقة بسعر الفائدة، أو بآجال استحقاق الدفعات عبر تمديد فترة السداد أو بهما معا وتتم إعادة الجدولة باتفاق وتراض بين الدائن والمدين ، وبناء على طلب المدين عادة الذي يواجه صعوبات في السداد والوفاء بالتزاماته المالية تجاه الدائن في آجال استحقاقها وتقضي بإعادة جدولة الديون على مدة تصل إلى 15 سنة أو أكثر، مع الاستفادة من فترة سماح لمدة سنتين أو أكثر، واحتساب الفائدة وفقا للأسعار السائدة في السوق على ألا تزيد على الأسعار الأصلية للديون ، ومن المعروف أن هذه المؤسسات تلزم الدول المدينة بنهج سياسات اقتصادية انكماشية تقضي بخفض النفقات في الميزانية العامة ورفع الضرائب على الأفراد والشركات (الضريبة على الدخل والضريبة على القيمة المضافة)، مما يعمق مشكل المديونية بسبب تراجع النمو الناجم عن تدني مستويات الاستهلاك والاستثمار، وتترتب عليه تكلفة اجتماعية وسياسية عالية، خاصة البطالة والفقر والاحتقان السياسي وغيرها .[3]

لم يكن تسيير المديونية الخارجية للجزائر ملائم رغم لجوئها إلى المؤسسات المالية

---

[1] يحيوش حسين , **تسير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري** ، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع الموسوم بادارة مخاطر في ظل اقتصاد السوق جامعة منتوري قسنطينة ايام 17–19افريل 2007 ، ص33 .

[2] منير ابراهيم هنيدي , **الفكر الحديث في مجال التمويل** ,ج 01 ,الاسكندرية : منشأة المعارف ,1999 ,ص ص (219، 224) .

[3] قناة الجزيرة , **كيف تتم اعادة جدولة الديون** , ت ز_22/4/2022 ، س : 20.36 انظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/8/24

الدولية المختلفة وعقد اتفاقيات متكررة معها، فقد عجزت البلاد عن توفير السيولة المالية اللازمة وخاصة بعد انخفاض أسعار البترول بعد 1993 وتفاقم الوضع السياسي والأمني والاجتماعي، فأصبحت الأزمة متعددة الأطراف حيث تراجع معدل النمو وتزايدت وتيرة التضخم وارتفع معدل البطالة وتدهور ميزان المدفوعات وانخفضت احتياطات الصرف وتجاوزت خدمة الديون 80 %من الإيرادات الخارجية، فلم تجد الجزائر من شريك سوى من إعادة الجدولة.من خلال تتبع تطوير المديونية الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال وإلى غاية سنة 2000 ،نلاحظ بأن المديونية تشكلت بصفة خاصة خلال السبعينات، وذلك لانتهاج أسلوب الصناعات الثقيلة خلال هذه المرحلة و قلة الموارد الداخلية، بالإضافة إلى ازدياد عبء المديونية بشكل كبير خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات بسبب انهيار أسعار البترول وانخفاض قيمة الدولار حيث ازدادت الحاجة إلى اللجوء إلى القروض الخارجية، و قد تسارع ذلك مع تزامن تسديد أصل الدين، مما أجبرت الجزائر على إعادة جدولة الديون الخارجية لتجاوز الأزمة الخانقة التي مرت بها.[1]

سادسا : اشكالية ضعف الخزينة العمومية من سد حاجياتها

مع مساحة مالية محدودة لتغطية النفقات الحكومية وتمويل المشاريع الوطنية، لا خيار للدولة الجزائرية سوى الحدّ من النفقات ومراكمة دينٍ داخلي أكبر بتمويل من مصرفها المركزي. وعند اقتران هذا الأمر بالأزمة السياسية الجارية، سيؤجّج على الأرجح المزيد من الاضطراب السياسي. وفي وسع النظام معالجة هذا الأمر بشكل مؤقّت عبر السعي إلى الحصول على قروض طويلة الأجل من مقرضين خارجيين. لكنّ هذه الخطوة مستبعدة لأنّ النظام تفادى بيع الديون في الخارج منذ العام 2005 ،بسبب تجربتها السلبية التي عانتها عندما اقترضت من صندوق النقد الدولي في التسعينيات واضطرّت إلى إعادة هيكلة ديون أجنبية بقيمة مليارات الدولارات.[2]

---

[1] شاعة عبد القادر, **المديونية الخارجية للدول النامية بين اعادة الجدولة و الدفع المسبق**, مجلة "الأبحاث الاقتصادية" لجامعة سعد دحلب البليدة – العدد 04, ديسمبر , 2010, ص 186.

[2] ياسمينة ابو زهور ,نجلة بن ميمون, **على الجزائر منح الاولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا و الازمة السياسية**, ت ز : 17/4/2022 س: 14.46 , انظر : https://www.brookings.edu/ar/opinions

خاتمة الفصل الثاني

يعد البنك الدولي من اكثر المؤسسات القائمة على التمويل الدولي للمشاريع وبناء البنية التحتية للدول كما انه انشئ بموجب اتفاقية بريتون وودز و كان يضم مجموعة تتكون من 5 مؤسسات تابعة له وهي البنك الدولي للإنشاء و التعمير و المؤسسة الدولية للتنمية و مؤسسة التمويل الدولية و الوكالة الدولية لضمان الاستثمار و المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ولعل ابرز اهدافه تمثلت في تجسيد تنمية اقتصادية وتشجيع الاستثمارات وتحرير التجارة الدولية و منح القروض للدول الفقيرة كما ان مشاريعه تجاوزت الدول و الاقاليم واستفادت منها الدول النامية ومنها الجزائر التي شهدت جملة من المشاريع الممولة من طرفه و التي تصب في العديد من المجالات و القطاعات و التي بدورها استطاعت المساهمة في بناء البنية التحتية ك الطرق و المياه والصرف الصحي كمالا يخفى ان هذا البنك تعرض لعقبات اعاقت سير اعماله و مشاريعه خاصة في الجزائر من مشاكل ادارية متمثلة في البيروقراطية و الجمود الاداري الى مشاكل سياسية متمثلة في الفساد وضعف الارادة السياسية مرورا بمعيقات اقتصادية تمثلت في نقص الاستثمار الاجنبي و المناخ الغير مشجع له جل هذه المعيقات جعلت مشاريع هذا البنك في الجزائر تشهد وتيرة متأخرة وضعيفة في الانجاز و التنفيذ وفي استقطاب للمشروعات و حجمها .

الخاتمـــــــة

انطلقنا في دراستنا هذه المعنونة ب: دور المنظمات الدولية في ادارة المشاريع التنموية في الدول– دراسة نموذج مشاريع البنك الدولي في الجزائر–.

من اشكالية مفادها الى **اي مدى ساهم البنك الدولي في المشاريع التنموية بالجزائر ؟**

ومن فرضيتين تمثلتا في :

- ✓ **الفرضية الاولى** : ساهم البنك الدولي في المشاريع التنموية في الجزائر من خلال العدد المعتبر منها في ظل سنوات سابقة وحالية .
- ✓ **الفرضية الثانية** : ساهم البنك الدولي في المشاريع التنموية بالجزائر من خلال التنوع في حافظة المشاريع من الجوانب الاقتصادية فالاجتماعية .

حيث تم اثبات الفرضية الاولى والمتمثلة في: **ان البنك الدولي ساهم في المشاريع التنموية في الجزائر من خلال العدد المعتبر منها** في ظل سنوات سابقة وحالية، فمن خلال الرجوع الى حافظة المشاريع والتي تظهر استفادة الجزائر من مشاريع حتى في الفترة الاستعمارية فمثلا مشروع قرض التأهيل الاقتصادي كان في سنة 1955 بقيمة 150.00 مليون دولار امريكي و مشروع قرض التأهيل الاقتصادي 1955 بقيمة 150.00 مليون دولار امريكي و مشروع تطوير الطاقة الكهربائية 1955 بقيمة ب 10.00 مليون دولار امريكي ، ومشروع خط انابيب النفط 1959 بتكلفة مالية ب 50.00 مليون دولار امريكي، وفي الستينات بعد الاستقلال استفادت الجزائر من مشاريع منها :مشروع الغاز المسال في سنة 1964 بتكلفة 20.50 مليون دولار امريكي ، وفي فترة السبعينات تواصلت مشاريع البنك في الجزائر كمشروع المساعدة التقنية للزراعة في سنة 1975 ب 8 مليون دولار امريكي ،وتواصلت مشاريعه ايضا في الثمانيات والتسعينات والألفينات قدرت ب 91مشروعا منجزة وغير منجزة ، اما المعلقة بحوالي (06).

وتم اثبات الفرضية الثانية المتمثلة في **مساهمة البنك الدولي في المشاريع التنموية بالجزائر من خلال التنوع في حافظة المشاريع** من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية، فتضمنت مشروعات البنك الدولي عددا من المشاريع الاقتصادية التي استفادت منها الجزائر في فترة ما قبل الاستقلال و ما بعده حيث عدد مشاريع الخاصة بالطاقة (09) ، والمشاريع الخاصة بالصحة (01) والمشاريع خاصة بالتعليم (08) والمشاريع الخاصة بالبنية التحتية

(50) مشروع، حيث ان مجمل المشاريع البنك الدولي كانت مشاريع تهدف الى توفير وبناء في البنية التحتية .

وتوصلنا في دراستنا هذه الى النتائج التالية :

1)–ان المنظمات الدولية لها علاقة بالتنمية في العالم وهذا حسب اختصاصاتها واهدافها من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

2) –ان الجزائر استفادت من مشاريع البنك الدولي التنموية منذ الفترة الاستعمارية والى غاية سنوات الألفينات .

3)–ان الظروف الاقتصادية التي عاشتها الجزائر في فترة الثمانينات بهبوط اسعار البترول على مستوى العالم كان سببا في الدفع بقوة نحو المؤسسات المالية الاقتصادية العالمية .

4)–هناك بعض الغموض حول المشاريع غير المنجزة في فترة التسعينات والتي يبلغ عددها6 مشاريع، وهي الفترة التي عاشت فيها الجزائر عشرية سوداء ما يفتح تساؤلات حول مصير تكاليف الاموال المرصودة لها فعلا .

5)–هناك مشاريع معلقة من قبل البنك تابعة للجزائر لم يتم ذكر اسباب تعليقها على مستوى البنك وعددها (06) مشاريع .

6)–الاشكال الخاص بتنوع المشاريع التنموية من قبل البنك الدولي في الجزائر لا يبين ان كانت هذه المشاريع محل اقتراح الطرف الجزائري او البنك الدولي .

7)– شهد البنك الدولي معوقات, اضفت على عدة ميادين, انعكست في ضعف الارادة السياسية في تجسيد اصلاح سياسي, و التخوف من المشروطية السياسية ,كنتيجة لهذه القروض, ضعف اليات الرقابة , مما سبب غياب الشفافية والمساءلة في المشاريع, وهذا ينعكس على نقص الاستثمارات الاجنبية وعدم استقطابها, كما ان انعدام التغيير الاداري, خلف الجمود و التسيب ,وكذا وجد البنك الدولي , ضيق وضعف و تخلف في الاسواق المالية, نتيجة لضعف الخزينة العمومية ,وعدم وجود بنوك تجارية اجنبية منافسة, تعمل على احياء التعاملات الاقتصادية المختلفة .

8)– كما اعتبر مشروع منحة تطوير الإحصاء الزراعي للجزائر سنة 2009 , ضمن المشاريع المربية والمنفذة ,التي انتهى من تنفيذها سنة 2014 , لكن لم تصدر لها تكلفة مالية, برغم ذلك تم نشرها في حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر.

الملاحـــــق

الملحق رقم 01

اسم المشروع	البلد	معرّف المشروع	مبلغ الارتباط	الوضع	تاريخ الموافقة	تاريخ آخر تحديث
Development of Agricultural Statistics Grant for Algeria	الجزائر	P116176	0.00	Closed	2009/02/17	2014/02/02
Second Rural Employment Project	الجزائر	P076784	95.00	Closed	2003/04/29	2016/04/12
Urban Natural Hazard Vulnerability Reduction in the Wilaya of Algiers Project	الجزائر	P067605	88.45	Closed	2002/08/08	2013/01/15
MORTGAGE FINANCE TECHNICAL ASSISTANCE PROJECT	الجزائر	P064983	5.50	Closed	2002/06/27	2018/01/14
Transport Technical Assistance Project	الجزائر	P072458	8.72	Closed	2001/08/23	2018/01/18
FINANCIAL SYSTEM INFRASTRUCTURE MODERNIZATION PROJECT	الجزائر	P054217	16.50	Closed	2001/07/26	2018/01/14
Energy and Mining Technical Assistance Loan (EMTAL)	الجزائر	P067567	18.00	Closed	2001/02/27	2013/01/15
DZ-BUDGET SYST. .MODERN	الجزائر	P064921	23.70	Closed	2001/02/06	2013/01/15
Telecommunications and Postal Sector Reform Project	الجزائر	P070308	9.00	Closed	2000/06/27	2018/01/18

2018/01/14	2000/06/26	Closed	5.00	P070123	الجزائر	Privatization Assistance Project
2013/01/15	2000/06/22	Closed	83.46	P069947	الجزائر	Ain Temouchent Emergency Earthquake Recovery Project
2013/01/15	1998/06/25	Closed	150.00	P042940	الجزائر	Low-Income Housing Project
2016/04/12	1997/03/25	Closed	89.00	P043724	الجزائر	Rural Employment Project
2016/04/12	1996/06/11	Closed	36.60	P004960	الجزائر	Industrial Pollution Control Project
2018/01/14	1996/04/25	Closed	300.00	P036076	الجزائر	Structural Adjustment Loan Project
2013/01/15	1996/04/25	Closed	50.00	P004978	الجزائر	Social Safety Net Support Project
2018/01/18	1995/01/31	Closed	130.00	P004907	الجزائر	Highway Project (06)
2018/01/14	1995/01/12	Closed	150.00	P035704	الجزائر	Economic Rehabilitation Support Loan Project
2013/01/15	1994/12/01	Closed	51.00	P038695	الجزائر	Mascara Emergency Reconstruction Project
2013/01/15	1994/06/02	Closed	62.90	P004974	الجزائر	Water Supply & Sewerage Rehabilitation Project

2013/01/15	1994/04/29	Closed	0.00	P004870	الجزائر	El - Kala National Park and Wetlands Complex Management Project
2013/01/15	1994/04/06	Closed	0.00	P004871	الجزائر	MEDITERRANEAN POLLUTION CONTRO
2013/01/15	1993/12/23	Closed	30.00	P034140	الجزائر	Emergency Desert Locust Control Project
2013/01/15	1993/03/16	Closed	40.00	P004954	الجزائر	BASIC & SECONDARY EDUCATION SUPPORT PROJECT
2013/01/15	1993/03/04	Closed	200.00	P004976	الجزائر	Housing Completion & Sector Development Project
2013/01/15	1992/06/11	Closed	33.00	P004964	الجزائر	Cadastre Project
2016/04/12	1992/06/11	Closed	25.00	P004944	الجزائر	Pilot Forestry & Watershed Management Project
2013/01/15	1991/09/24	Closed	57.00	P004938	الجزائر	Sahara Regional Development Project
2013/01/15	1991/07/30	Closed	100.00	P004952	الجزائر	Petroleum Project (01)
	1991/06/21	Closed	350.00	P004963	الجزائر	Enterprise & Financial Sector Adjustment Loan Project

	1991/03/05	Closed	16.00	P004937	الجزائر	Pilot Public Health Management Project
2013/01/15	1990/11/06	Closed	65.00	P004934	الجزائر	Science & Technology University Development Project
	1990/06/05	Closed	32.00	P004923	الجزائر	Agricultural Research and Pilot Extension Project
	1990/05/31	Closed	99.50	P004925	الجزائر	Industrial Restructuring Demonstration
	1990/03/06	Closed	26.00	P004939	الجزائر	Technical Assistance Project
	1989/08/31	Closed	300.00	P004953	الجزائر	Economic Reform Support Loan Project
2018/01/18	1989/06/29	Closed	63.00	P004917	الجزائر	Ports Project (03)
	1989/05/30	Closed	110.00	P004929	الجزائر	West Mitidja Irrigation Project
	1989/01/31	Closed	58.00	P004951	الجزائر	Desert Locust Control Project
	1988/12/13	Closed	110.00	P004916	الجزائر	Agricultural Credit Project

	1988/06/24	Closed	14.00	P004922	الجزائر	Irrigation Engineering Loan Project
2016/04/12	1988/06/24	Closed	54.00	P004914	الجزائر	Vocational Training Project
	1988/06/24	Closed	143.00	P004905	الجزائر	Railway Project (02)
2013/01/15	1988/01/28	Closed	0.00	P004935	الجزائر	NAT. WATER II/B-LOAN
2013/01/15	1987/05/26	Closed	250.00	P004903	الجزائر	National Water Supply & Sewerage Project (02)
	1987/05/12	Closed	120.00	P004900	الجزائر	Highway Project (05)
	1987/05/12	Closed	94.00	P004913	الجزائر	Cheliff Irrigation Project
	1985/06/20	Closed	262.00	P004899	الجزائر	National Water Supply and Sewerage Project
	1984/06/28	Closed	290.00	P004898	الجزائر	Algiers Regional Water Supply Project
	1983/12/20	Closed	128.00	P004897	الجزائر	Telecommunications Project (01)
	1980/07/08	Closed	110.00	P004896	الجزائر	Highway Project (04)
	1980/03/11	Closed	87.00	P004893	الجزائر	Education Project (05)
	1980/02/26	Closed	8.00	P004892	الجزائر	Bas Cheliff Irrigation Project
	1980/01/15	Closed	5.00	P004895	الجزائر	Water Supply Engineering Project

	1979/11/13	Closed	20.00	P004894	الجزائر	SN Metal Project
	1979/06/21	Closed	42.00	P004890	الجزائر	Meat Industry Project
	1978/06/15	Closed	90.00	P004888	الجزائر	Education Project (04)
	1978/04/04	Closed	82.00	P004889	الجزائر	Algiers Sewerage Project
	1977/05/19	Closed	80.00	P004887	الجزائر	Jijel Port Project

1977/04/21	Closed	41.50	P004886	الجزائر	Highway Project (02)
1977/03/15	Closed	48.50	P004885	الجزائر	Education Project (03)
1976/06/22	Closed	57.50	P004884	الجزائر	Power Project (02)
1976/02/10	Closed	47.00	P004882	الجزائر	Education Project (02)
1975/12/16	Closed	46.00	P004883	الجزائر	Societe Nationale des Materiaux de Construction Expansion Project
1975/06/26	Closed	40.00	P004881	الجزائر	Industrial Credit Project
1975/06/26	Closed	8.00	P004880	الجزائر	Technical Assistance Project
1974/05/30	Closed	49.00	P004879	الجزائر	Railway Project
1974/05/30	Closed	70.00	P004878	الجزائر	Bethioua Port Project
1974/05/30	Closed	38.50	P004877	الجزائر	Power Project
1973/06/14	Closed	18.50	P004876	الجزائر	Highway Project
1973/06/14	Closed	6.00	P004875	الجزائر	Education Project
1964/05/14	Closed	20.50	P004874	الجزائر	Liquid Gas Project - CAMEL

	1959/12/10	Closed	50.00	P004873	الجزائر	Oil Pipeline Project
	1955/08/26	Closed	10.00	P004872	الجزائر	Electric Power Development Project
2018/01/18		Dropped	13.50	P075664	الجزائر	ICT Development Support Project
2013/01/15		Dropped	70.00	P042419	الجزائر	Social Safety Net Project (02)
		Dropped	100.00	P040894	الجزائر	Petroleum Rehabilitation Project
2013/01/15		Dropped	115.00	P068238	الجزائر	Water Supply and Sewerage Rehabilitation Program Project - APL
2015/01/12		Dropped	0.00	P128082	الجزائر	DZ-Improved Desert Ecosystems and Climate Resilient Oases

	Dropped	10.00	P048308	الجزائر	Financial Sector Adjustment Loan Project
	Dropped	50.00	P004950	الجزائر	Health Sector Reform Project
2013/01/15	Dropped	0.00	P004957	الجزائر	Algiers Urban Renewal Project
2013/01/15	Closed	126.00	P004891	الجزائر	Highway Project (03)
	Dropped	50.00	P004968	الجزائر	Irrigation Management Support Project
2013/01/15	Dropped	25.00	P077753	الجزائر	ALGERIA-MUNICIPAL WASTE MANAGEMENT PROJECT
2014/12/15	Dropped	0.00	P145298	الجزائر	Algeria Energy Efficiency Project
2013/01/15	Dropped	200.00	P065760	الجزائر	DZ-HOUSING SECTOR
2018/01/14	Dropped	22.50	P055812	الجزائر	Private Enterprise Development Project (01)
	Dropped	150.00	P036077	الجزائر	Agricultural Sector Adjustment Project
	Dropped	200.00	P036081	الجزائر	Housing Structural Adjustment Loan Project

قائمـــــة المراجـــــع

اولا: المراجـــــــــــع

❖ **الكتـــــــــــب**

1) ابراهيم محمد عبد الرحيم, **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة** ,الاسكندرية : الدار الجامعية للنشر وتوزيع ,2000 .
2) ابوالسعود محمد فوزي , واخرون , **مقدمة الاقتصاد الكلي مع التطبيقات** , الاسكندرية :الدار الجامعية ,2001 .
3) أفندي عطيه حسين, **اتجاهات جديدة في الدارة العامة** ,القاهرة :منشورات كلية اقتصاد والعلوم السياسية ,1994.
4) ال زيارة كمال عبد الحامد , **محاضرات المنظمات الدولية** ، د ب :جامعة اهل البيت, كلية القانون, 2019-2020.
5) اندرياس فيرايكه , واخرون ,**اطلس العلوم السياسية** , تر: سامي ابو يحي , بيروت : المكتبة الشرقية, 2012.
6) البطريقة يونس احمد ,**اقتصاديات المالية العامة**, بيروت : الدار الجامعية, 1984,
7) بكري كامل ,و اخرون ، **الموارد و إقتصادياتها**، بيروت: دار النهضة العربية, 1986 .
8) بن شهرة مدني , **سياسة الاصلاح الاقتصادي في الجزائر و المؤسسات المالية الدولية** , الجزائر : جامعة ابن خلدون , 2008.
9) بوكبوس سعدون ، **الاقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية** , الجزائر :دار الكتاب الحديث , 2013.
10) ابو هيف علي صادق , **القانون الدولي العام** ,الاسكندرية :منشاة المعارف , 1971.
11) بيومي محمد احمد ,**علم الاجتماع الثقافي**, ط1, الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية للنشر, 2011.
12) ابو الوفاء احمد , **الوسيط في قانون المنظمات الدولية** , القاهرة : دار النهضة العربية ,2007..
13) جابي عبد الناصر, و اخرون, **كيف يصنع القرار في الانظمة العربية , دراسة حالة الاردن الجزائر السعودية ,السودان ,سوريا, العراق , الكويت , لبنان, مصر, المغرب ,اليمن** , بيروت :مركز الدراسات الوحدة العربية ,2010 .
14) جميل محمد خالد , **اساسيات الاقتصاد الدولي**, الاردن : الاكاديميون للنشر و توزيع, 2014.
15) الجوهري عبد المنعم , واخرون, **التغيير و التنمية, دراسات في التنمية الاجتماعية – مدخل اسلامي** ,القاهرة : مكتبة نهضة الشرق , 1999.
16) الجيلالي عجة , **التجربة الجزائرّية في تنظّم التجارة الخارجّية من إحتكار الدولة الى إحتكار الخواص**, الجزائر : دارالخلدونية, 2007 .

17) حردان طاهر, **اساسيات الاستثمار**, الاردن :دار المستقبل للنشر وتوزيع , 2009.
18) خليل حسين ,**النظرية العامة و المنظمات العالمية التنظيم الدولي** , بيروت : دار المنهل اللبناني, 2010.
19) الدخيل سعيد , **نظرية الفساد في الفقه الاسلامي** , بيروت : دار النفائس, 2001 .
20) الدقاق محمد سعيد , واخرون, **التنظيم الدولي** ,مصر : دار المطبوعات الجامعية, 1997.
21) رجب عبد الحميد, **المنظمة الدولية بين النظرية والتطبيق**, الاردن : دار الكتاب الجامعي , 2014.
22) رشوان احمد , عبد الحميد حسين ,**دراسة في علم الاجتماع الثقافي** , الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ,2006.
23) زغلول حلمي خالد سعد , **مثلث قيادة الاقتصاد العالمي ,دراسة قانونية و اقتصادية**, الكويت : لجنة التأليف والتعريب والنشر, 2000.
24) سامي محمد عبد الحميد , و اخرون, **التنظيم الدولي الجماعة الدولية** , ط1 ,د ب :دار النشر منشأة المعارف,2000.
25) سرحان محمد عبد العزيز , **النظرية العامة للتنظيم الدولي**, القاهرة : دار النهضة العربية, 1989.
26) سعادى محمد , **قانون المنظمات الدولية**, ط1 , الجزائر : دار الخلدونية ,2008.
27) سعّدي نعمان ، **البعد الدولي للنظام النقدي برعاًية صندوق النقد الدولي**, ط1 , الجزائر :دار بلقّيس2011. ,
28) سعد الله عمر , **قانون المجتمع الدولي المعاصر**, د ب: ديوان المطبوعات الجامعية , 2005
29) سلطان محمد صاحب , **العلاقات العامة فًي المنظمات الدولًية** ,ط1 , الاردن : دار المسيرة للطباعة و النشر , 2012.
30) الشافعي محمد بشير, **المنظمات الدولية** ,الاسكندرية : دارالمنشأة للمعارف ,2002.
31) شتا علي السيد , **المختلسون من المال العام**, الاسكندرية: المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع,2004.
32) الشكري علي يوسف , **المنظمات الدولية** ,ط1 , د ب :مؤسسة دار الصادق الثقافية, 2012.
33) شلبي احمد ابراهيم , **التنظيم الدولي النظرية العامة و الامم المتحدة**, بيروت :دار الجامعية, 1986.
34) شهاب مفيد, **المنظمات الدولية**, ط9 , القاهرة :دار النهضة العربية ,1989.
35) عبد الحميد حسين , رشوان احمد , **التنمية ,اجتماعيا ,ثقافيا ,اقتصاديا, سياسيا ,اداريا, بشريا**, ط1 ,الإسكندرية: مصر : مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

36) عبد الحميد عبد المطلب ، **الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة** ,ط1, د ب :الدار الجامعية للطباعة و النشر ,2010.

37) عبد الرحيم ابراهيم محمد , **منظمات اقتصادية دولية في زمن العولمة**,ط1 , د ب : دار النشر مؤسسة شباب الجامعة ,2008.

38) عبو علي عبد الله ,**المنظمات الدولية** ,ط1 ,عمان :دار قنديد للنشر و التوزيع ,2011.

39) عدون دادي ناصر , **اقتصاد المؤسسة** , ط2, الجزائر : دار المحمدية العامة, 1994.

40) علثم محمد حازم , **المنظمات الدولية و الاقليمية** ,القاهرة : دار النهضة العربية للنشر , 2003.

41) العيسوى ابراهيم , **التنمية في عالم متغير** , ط1 ,لقاهرة : دار الشروق ,2000 .

42) العيني هبة ,واخرون , **المنظمات الدولية و الاقليمية** ,عمان : دار ومكتبة الحامد للنشر و التوزيع, 2015 .

43) فتلاوي سهيل حسين , **التنظيم الدولي** ,ط1 , الاردن :دار الثقافة للنشر و التوزيع ,2007 .

44) فتلاوي سهيل حسين , **مبادئ المنظمات الدولية العالمية والاقليمية** ,ط,1 ,الاردن : دار الثقافة للنشر والتوزيع ,2010.

45) القزويني شاكر , **محاضرات في البنوك** ,ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية ,1992 .

46) قاسمية جمال , **اشخاص المجتمع الدولي و المنظمات الدولية** ,الجزائر :دار هومة, 2013.

47) قيرة اسماعيل ,واخرون ,**مستقبل الا ديمقراطية في الجزائر**, ط1, لبنان :مركز الدراسات الوحدة العربية, 2002 .

48) الكردي محمود فهمي , **التخطيط للتنمية الاجتماعية** , مصر : دار المعارف, 1977.

49) لطرش الطاهر , **تقنيات البنوك** , قسنطينة :ديوان المطبوعات جامعة منتوري ,1998-2000

50) المجذوب محمد , **التنظيم الدولي**, ط8, بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية ,2006.

51) محمود يونس, **اقتصاديات دولية** , ط1, د ب :الدار الجامعية للنشر والطباعة و التوزيع , 2009.

52) مخيمر عبد العزيزعبد الهادي , **قانون المنظمات** , مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي , مصر : جامعة الازهر,1998.

53) مخيمر عبد العزيزعبد الهادي, **قانون المنظمات الدولية** , د ب :دار النهضة العربية ,1998.

54) ناجي عبد النور , **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي: دراسة تطبيقية في الجزائر**, القاهرة :دار الكتاب الحديث ,2010.

55) ناصر عفاف عبد العليم ,**التنمية الثقافية و التغيير الثقافي**, ط1, د ب : دار المعرفة الجامعية, 2000.

56) نجم عبد الغفار عبد المعز , **الجوانب القانونية لنشاط البنك الدولي للانشاء و التعمير**, القاهرة : دار النهضة, 1976.

57) هنيدي منير ابراهيم ,**الفكر الحديث في مجال التمويل** ,ط1, الاسكندرية : منشاة المعارف , 1999 .

❖ **الدوريـــــــــات**

1) بسيوني عبد الغني , **بحث حول ماهية الاحزاب السياسية، مجلة الدراسات القانونية**, كلية الحقوق ، جامعة بيروت العربية، بيروت , المجلد الاول ,العدد الاول , 1998.

2) بن طلاع خديجة ,**التحول الديمقراطي في الجزائر الواقع و الرهانات المستقبل في ظل الاطر القانونية و الدستورية دستور 1989,** مجلة صوت القانون ,المجلد السابع,العدد2, 2020.

3) بلعزوز بن علي , ضالع دليلة , **ازمات النفط واتجاهات السياسة المالية في الجزائر دراسات اقتصادية** , مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , جامعة زيان عاشور بالجلفة , الجزائر, 2016 .

4) بلعزوز بن علي ,كتوش عاشور , **دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية** , مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ,جامعة شلف, الجزائر ,العدد 16, 2017 .

5) بوزيد السايح, **سبل تعزيز المساءلة لمكافحة الفساد و تمكين الحكم الراشد في الدول العربية** ,مجلة الباحث ,العدد 10, 2012.

6) بومدين محمد, **الاثار الايجابية و السلبية للعولمة على حقوق الانسان** , مجلة الحقيقة , العدد الاول, 2002 .

7) بوزكري جيلالي , **معوقات تطبيق الادارة الالكترونية في الجامعات الجزائرية** ,مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية– دراسات اقتصادية , العدد 19, 2008.

8) حاكمي بو حفص, **الاصلاحات و النمو الاقتصادي في شمال افريقيا ,مجلة اقتصاديات في شمال افريقيا**, جامعة وهران . الجزائر, العدد 7, 2009 .

9) حديدان صبرينة , خالد اسماء .**الاصلاح الاداري في الادارة الجزائرية :قراءة في المعوقات** , مجلة افاق فكرية, الجزائر,العدد 1, 2021 .

10) حساني خالد,**المجتمع المدني في الجزائر بين النصوص القانونية و الممارسات العملية**, مجلة الفقه و القانون,المركز المتوسطي للدراسات القانونية و القضائية ,المغرب, العدد الثالث, يناير 2013 .

11) سي علي اسماء , واخرون , **القاعدة الاستثمارية 49%_51% و دورها في تعطيل الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)** , مجلة الباحث , جامعة الشلف , الجزائر , العدد 21 ,2021.

12) شاعة عبد القادر, **المديونية الخارجية للدول النامية بين اعادة الجدولة و الدفع المسبق** , مجلة "الأبحاث الاقتصادية", لجامعة سعد دحلب , البليدة – العدد 04 ,2010 .

13) مصيبح الويزة ,**ملامح التحول الاقتصادي في الجزائر وسؤال دور الانتيلجانسيا** ,مجلة الحقوق والعلوم الانسانية , جامعة الجلفة ,الجزائر ,العدد 35 ,2018.

❖ **الرسائـــــــل الجامعيـــــــة :**

➢ **مذكرات الدكتوراه**

1) ناجي عبد النور ، "**تأثير التعددية الحزبية في النظام السياسي الجزائري "**,**1989-2004** , رسالة دكتوراه ، جامعة منتوري قسنطينة ، قسم العلوم السياسية ، 2005.

➢ **مذكرات الماجستير**

2) بلعربي علي , **الاصلاحات السياسية في الجزائر في ظل التحولات الدولية,** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ,في العلوم السياسية و العلاقات الدولية , جامعة وهران , كلية الحقوق و العلوم سياسية , تخصص : علاقات دولية وامن دولي ,2013-2014

3) بن جديد محمد , **قرارات المنظمات الدولية ومدى فعاليتها** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ,جامعة الجزائر, القانون الدولي و العلاقات الدولية , معهد العلوم القانونية,1993 .

4) بن علي ساسي ،**المنظمات غير الحكومية الإنسانية: من الدفاع عن حقوق الإنسان إلى التدخل**"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير, جامعة الجزائر ، كلية العلوم، السياسية و الإعلام ،قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية،2003/2002.

5) بوقلاشي عماد ,**الإدارات الالكترونية ودوها في تحسين اداء الادارة العمومية – داراسة حالة – وزارة العدل،** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير), جامعة الجزئر3, قسم علوم التسيير, 2012 .

6) الخلايا هشام سلمان حمد ,**اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية (1999-2012)** , مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, جامعة الشرق الاوسط ,قسم العلوم السياسية , 2012.

7) السبتي وسيلة, **تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب (دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد ,جامعة محمد خيضر بسكرة, كلية العلوم الاقتصادية و التسيير,قسم العلوم الاقتصادية ، 2004.

8) عبيدات ياسين , **تقييم دور مجموعة البنك الدولي في تمويل التنمية المستدامة في البلدان المنخفضة الدخل –دراسة حالة منطقة افريقيا جنوب الصحراء** ,مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير, في اطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,جامعة سطيف , تخصص الاقتصاد الدولي للتنمية المستدامة ,2011–2012 .

9) الفاتح عبد الرسول عبد الله , **فاعلية العلاقات العامة في المنظمات الدولية منظمة الامم المتحدة**, بحث تكميلي لنيل درجة البكالريوس في العلوم والتكنولوجيا , جامعة السودان , قسم العلاقات العامة ,جامعة السودان 2015–2016.

10) مدشن وهيبة , **اثر التغييرات اسعار البترول على الاقتصاد العربي خلال فترة 1973–2003** (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير), جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية , 2005.

➢ مذكرات الماستر

11) بن نعمان زينب , **دور المنظمات الدولية في تقنين نقل التكنولوجيا**, مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر, جامعة الجلفة, كلية الحقوق و العلوم السياسية, تخصص حقوق ملكية فكرية 2014–2015.

12) حملاوي عبد الحق ،"**الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد , تجربة الجزائر 1 (1999–2007)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بسكرة , قسم السياسة العامة والإدارة المحلية,2013.

➢ الدساتير

1)– دستور الجزائر 23 فيفري 1989.

➢ وقائع التظاهرات العلميـة

➢ المؤتمـــــــرات

1) محمد موسى ريم ,**الثورات العربية و مستقبل التغيير السياسي ,ثقافة التغيير**, ورقة مقدمة لمؤتمر فلادفيا السابع عشر – (جامعة فلادلفيا , كلية الادب و الفنون) ، اكتوبر, 2018.

2) يحيوش حسين ,**مداخلة بعنوان تسير مخاطر القروض المصرفية حالة القرض الشعبي الجزائري** المؤتمر العلمي الدولي السابع حول ادارة مخاطر في ظل اقتصاد السوق جامعة منتوري قسنطينة ايام 17-19افريل 2007.

➢ **الملتقيـــــات**

1) بلعزوز بن علي ,كتوش عاشور , **دراسة لتقييم انعكاس الاصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية** , دراسة في الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر, المنظم من طرف (جامعة حسيبة بن بو علي), الجزائر,الشلف , 2016.

2) عبد الرحمان محمد الحسن ,**التنمية المستدامة و متطلبات تحقيقها**, بحث مقدم لملتقى استرتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة, جامعة المسيلة, الجزائر , 2011/16/15.

➢ **النـــــــدوات**

1)- محمد صافي ابو دان, **واقع الصناعة العربية** , بحث مقدم الى ندوة الثلاثاء الاقتصادية حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ,سوريا , دمشق 23/3/2004 لغاية 6/7/2004 .

➢ **منشورات المؤسسات**

1)-المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي الجزائري ، **الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي 1998، الجزائر** .

➢ **التقاريـــــــــر**

1)-برامج الامم المتحدة الانمائي ،**تقرير التنمية البشرية لعام 1992**، الامم المتحدة ، 1992.

2)- لجنة حقوق الانسان للامم المتحدة ، **التقرير الدوري الثالث للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، الامم المتحدة ، 22 ايلول سبتمبر 2006.

❖ **المواقـــــع الالكترونيـــــــــة :**

1)–راوية توفيق، **القوى الكبرى والمشروطية السياسية في إفريقيا** ، مجلة البيان، ت ز : 2022/4/19 ، س: 11.24، انظر Http://albayanmagazine.com/Files/Africa/8.html/ .

2)- فريق حلوها , **تعريف البيروقراطية وتاثيرها على بيئة العمل** , ت ز 29/5/2022 سا 00.47، انظر : https://www.hellooha.com/articles/3492

3)–ياسمينة ابو زهور , نجلة بن ميمون, **على الجزائر منح الاولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا و الازمة السياسية** ,لأربعاء 2 ديسمبر, 2020 , ت ز 17/4/2022 س: 14.46 : **https://www.brookings.edu/ar/opinions**

4)–يقين حسام الدين , **انهيار النفط يستدعي كابوس 1986 في الجزائر** , العربي الجديد , ت ز : 27/5/2022 سا : 17.46, انظر https://www.alaraby.co.uk :

5)–منظمة الاغذية و الزراعة للامم المتحدة (الفاو) , **مشروع العمل يد بيد** , ت ز : 14/3/2022 سا : 22.12، انظر : https://www.fao.org/hand-in-hand/ar/

6)– قناة الجزيرة ,**الاتحاد الاوروبي** ، ت ز : 23/04/2022 ، سا : 4.21، انظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2010/12/23

قناة الجزيرة الاخبارية , **وثائق و احداث** ,ت ز : 1/5/2022 سا : 20.33، انظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/5/15

قناة الجزيرة , **كيف تتم اعادة جدولة الديون** , ت ز : 22/4/2022 ، سا : 20.36 انظر : https://www.aljazeera.net/encyclopedia/encyclopedia-economy/2016/8/24

7)– برنامج الامم المتحدة للبيئة ,**مؤتمرات البيئة والتنمية المستدامة** ، ت ز : 11/4/2022 سا : 22.33 ,انظر : https://www.unep.org/explore-topics/sustainable-development-goals/why-do-sustainable-development-goals-matte, :

8)– منظمة اليونيسكو , **اهداف التنمية المستدامة**، ت ز 17/4/2022، س : 18.04 انظر : https://ar.unesco.org/sdgs

9)– البنك الدولي للإنشاء و التعمير ,**نشأة البنك الدولي** ، ت ز: 22/3/2022 ، سا : 11.44، انظر: https://www.albankaldawli.org/ar/about/history

البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، **مهام البنك الدولي** . ت ز17/4/2022 ، سا : 13.22, انظر : https://www.albankaldawli.org/ar/who-we-are.

البنك الدولي للإنشاء و التعمير , **الهيكل التنظيمي للبنك الدولي** , ت ز : 2/3/2022 سا: 14.11، انظر : https://www.albankaldawli.org

البنك الدولي للإنشاء و التعمير , **دور مجالس المكونة للبنك الدولي**, ت ز : 2022 /2/3 سا : 14.30, انظر : https://www.albankaldawli.org

البنك الدولي للانشاء والتعمير , **قوة التصويت** , ت ز :16/4/2022- سا :00.15,انظر https://www.albankaldawli.org/ar/about/leadership/directors

مجموعة البنك الدولي للانشاء و التعمير, **التاريخ** , ت ز : 2022/4/7 ، سا: 14.48, انظر : https://www.albankaldawli.org

البنك الدولي ,**حافظة مشاريع البنك الدولي الخاصة بالجزائر**, ت ز : 2022/3/22 سا : 17.22 , انظر : https://projects.albankaldawli.org/ar/projects-operations/project-detail/P116176

فهرس الجداول

الرقم	عنـــــــــــــوان الجدول	الصفحة
1	مشاريـــع البنك الدولي في الجزائــر الممولة على مستوى الطريق السريع	46
2	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائــر على مستوى الموانئ	47
3	مشاريع البنك الدولي الممولة في الجزائر على مستوى السكك الحديدية	47
4	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الزراعة	48
5	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الري	48
6	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الصناعة	49
7	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الطاقة و المحروقات	50
8	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع السكن و العقارات	51
9	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع المياه و الصرف الصحي	51
10	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع التعليم	52
11	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الاتصالات و البريد	53
12	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع البيئة	53
13	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع المالية	54
14	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الاقتصاد	54
15	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر على مستوى قطاع الصحة	55
16	مشاريـــــع البنك الدولي في الجزائر في طور التنفيذ	55
17	مشاريـــــع البنك الدولي المعلقة في الجزائر حسب القطاعات	57

فهرس الملاحق

الرقم	العنـــــــــــــــوان	الصفحة
1	**حافظة مشاريع البنك الدولي في الجزائر**	75

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنـــــــــــــــــــــــــــوان	الصفحة
الاهـــــــــــداء	
شكـــــر وعرفان	
مقدمـــــــــــــة	أ
الفصل الاول : التأصيل المفاهيمي للمنظمات الدولية وعلاقتها بالتنمية	
مقدمة الفصل	8
المبحث الاول : الاول لمحة عامة عن المنظمات الدولية	9
المطلب الاول :تعريف وخصائص المنظمات الدولية	9
الفرع الاول : تعريف المنظمات الدولية	9
الفرع الثاني : خصائص المنظمات الدولية	12
المطلب الثاني : انواع واهداف المنظمات الدولية	14
الفرع الاول :انواع المنظمات الدولية	14
الفرع الثاني : اهداف المنظمات الدولية	18
المبحث الثاني :دور المنظمات الدولية في دعم المشاريع التنموية	20
المطلب الاول : لمحة عامة عن التنمية	20
الفرع الاول : تعريف التنمية	20
الفرع الثاني : مجالات التنمية	21
المطلب الثاني : المنظمات الدولية و دعم التنمية	21
الفرع الاول : المنظمات الدولية ودعم التنمية السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية	23
الفرع الثاني : المنظمات الدولية و دعم التنمية البيئية و الثقافية	25
خاتمة الفصل الاول	27
الفصل الثاني: البنك الدولي و اشكالية الاستفادة من مشاريعه التنموية بالجزائر	
مقدمة الفصل الثاني	29
المبحث الاول : الاطار العام عن البنك الدولي	30
المطلب الاول : لمحة عن البنك الدولي	30
الفرع الاول :نشاة و تطور البنك الدولي	30

فهرس المحتويات

الفرع الثاني التعريف العام للبنك الدولي	31
الفرع الثالث :اهداف و مهام البنك الدولي	34
المطلب الثاني :الجانب الاداري و المالي للبنك الدولي	36
الفرع الاول : الهيكل التنظيمي للبنك الدولي و نظام التصويت في البنك الدولي	36
الفرع الثاني : مصادر و سياسة تمويل البنك الدولي	38
المبحث الثاني : البنك الدولي و مشاريعه التنموية في الجزائر	39
المطلب الاول :الظروف السياسية والاقتصادية ودورها في التوجه للبنك الدولي	39
الفرع الاول : الظروف السياسية	40
الفرع الثاني : الظروف الاقتصادية	42
المطلب الثاني : تحليل مشاريع البنك الدولي في الجزائر	44
الفرع الاول : مشاريع البنك الدولي المنفذة في الجزائر	45
الفرع الثاني : مشاريع البنك الدولي في طور التنفيذ	55
الفرع الثالث : مشاريع البنك الدولي المعلقة	56
المبحث الثالث : معوقات الاستفادة من مشاريع البنك الدولي في الجزائر	57
المطلب الاول : المعوقات السياسية و الاقتصادية	57
الفرع الاول : المعوقات السياسية	57
الفرع الاول : المعوقات الاقتصادية	59
المطلب الثاني : المعوقات الادارية و المالية	62
الفرع الاول : المعوقات الادارية	62
الفرع الثاني : المعوقات المالية	65
خاتمة الفصل الثاني	70
الخاتمـــــة	72
الملاحـــــق	75
قائمة المراجع	85
فهرس الجداول	94
فهرس الملاحق	95
فهرس المحتويات	96